المرأة في مجلس النواب

الدروس المستخلصة وتقرير عن دراسات الحالة

الممارسات الفضلى
للبرلمانيات العراقيات

يقوم التقرير التالي بتفصيل الدروس المستخلصة من البرلمانيات العراقيات (المشاركات ضمن برنامج دعم قدرات البرلمانيات – مشروع تعزيز الديمقراطية لفترة ما بعد الإنتخابات) إنطلاقًا من تجاربهنّ في مجلس النواب ابتداءً من انتخابهنّ في آذار/مارس 2010 وحتى تموز/يوليو 2013. ويشكل هذا التقرير تقريرًا عن الممارسات الفضلى ودراسة الحالة.

Free Iraq Foundation
المعهد العراقي

Wilson Center

المحتويات

ملخّص تنفيذي للنتائج _____

معلومات عامة _____

لمحة تاريخية عن البرلمانيات العراقيات _____

الوضع الحالي للبرلمانيات العراقيات _____

إنفاذ التغير في السياسات _____

الأثر على الأجندة التشريعية _____

الأثر على المواقف الاجتماعية والاقتصادية _____

التواصل مع الناخبين _____

مقارنة البرلمانيات العراقيات مع البرلمانيات الإقليميات _____

العوائق في البرلمان وخارجه _____

البرلمان كميدان يسيطر عليه الذكور _____

دور تأثير الحزب _____

المفاهيم العامة للنساء القياديات _____

كيف تواجه النساء العوائق _____

توصيات للبرلمانيات _____

الإستنتاجات _____ 27

ملاحظات نهائية _____ 29

الملخّص التنفيذي للنتائج

الوضع الحالي للبرلمانيات العراقيات

- الأثر على البرنامج التشريعي

- قامت البرلمانيات العراقيات (ضمن برنامج دعم قدرات البرلمانيات – مشروع تعزيز الديمقراطية لفترة ما بعد الإنتخابات) بشكل فاعل بصياغة تعديلات على التشريعات والتصويت عليها واقتراحها؛ وساهمن في عمل اللجان؛ وأسّسن تحالفًا نسائيًّا غير رسمي؛ ومثّلن الناخبين.
- إنّ العلاقات مع الأحزاب، والزملاء الذكور والإناث، واللجان تؤثّر إلى حدّ كبير على قدرة البرلمانيات العراقيات على التأثير على التشريعات؛ ومعظم هذه العلاقات هي إيجابية.
- فيما باتت علاقات البرلمانيات العراقيات مع الزملاء كافة أفضل في العام 2013 عنها في العام 2011، لم تقل أيّ من البرلمانيات العراقيات إنّ علاقاتها كانت جيّدة مع برلمانيات أخريات (قال معظمهنّ إنّ العلاقات كانت "مقبولة").

- الأثر على المواقف الاجتماعية والسياسية

- فيما اعتبر العراق البلد الأول في العالم العربي الذي عيّنت فيه امرأة وزيرة (في العام 1959)، فالحكومة الحالية تضم وزيرة واحدة امرأة (هي وزيرة دولة لشؤون المرأة).
- لتحسين مفاهيم النساء القياديات، ينبغي على النساء أن يبرزن إنجازاتهنّ.

- التواصل مع الناخبين

– تحافظ البرلمانيات العراقيات على الاتصال والتواصل مع ناخبيهنّ أوّلاً من خلال الاجتماعات العامة والزيارات المنتظمة (وأيضًا وسائل التواصل الاجتماعي، الظهور على شاشة التلفزيون، النشرات).

– الخدمات الأمنية والاجتماعية هي الأكثر أهمية بالنسبة إلى الناخبين بينما تحتل المسائل الخاصة بالمرأة مرتبة أقل. ويقول البرلمانيون إنّ الناخبين يشعرون بالإحباط حيال النقص في الخدمات والنتائج.

- مقارنة البرلمانيات العراقيات بالبرلمانيات في المنطقة

– تتمتع بلدان متعددة بتحالفات نسائية غير رسمية، لكن القليل منها يتمتع بكتل نسائية.

– ناقشت بعض البلدان رفع التحفظات على الاتفاقيات الدولية، خاصة اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو).

العوائق في البرلمان وما وراءه

- البرلمان كميدان يسيطر عليه الذكور

– لا يحظى البرلمانيون الذكور والبرلمانيات الإناث بالفرص نفسها للتقدم أو القيادة في البرلمان؛ فالبرلمانيات الإناث نادرًا ما تشملهنّ النقاشات أو تتمّ استشارتهنّ حول قضايا معينة.

– التقاليد، والأعراف، والتفسيرات الدينية تساهم في بناء العوائق في البرلمان.

- دور تأثير الأحزاب

– إنّ الأحزاب السياسية تؤمن نظريًّا للمرأة البرلمانية فرصًا لتبلغ مواقع لصنع القرار، ولكن معظم الأحزاب لا تشهد نساء في مواقع قيادية.

– النساء البرلمانيات مستبعدات من بعض الوظائف ضمن أحزابهنّ ويواجهن تنازعًا بين العمل ضمن أحزابهنّ والعمل مع برلمانيات خارج أحزابهنّ.

- المفاهيم العامة للنساء القادة

– إنّ الثقافات القمعية والتقليدية التي تنظر إلى المرأة بأنّها أقلّ قدرةً تنشر ثقافة غياب النساء عن المواقع القيادية.

– ترسم وسائل الإعلام صورًا منمّطة عن المرأة، ما يؤثر سلبًا على تقدّم البرلمانيات.

كيف تتعامل المرأة مع العوائق

– تقوم البرلمانيات بتكوين تحالفات مع نساء ورجال ومنظمات مجتمع مدني وزعماء دينيين وغيرهم من الأشخاص من أجل تحسين فعاليتهنّ.

– إنّهن يستخدمن وسائل الإعلام لمكافحة الصورة النمطية السلبية والمفاهيم الخاطئة بشأن القادة النساء.

– تعمل البرلمانيات على تعديل التشريع القائم، واعتماد تشريع جديد، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية لتحسين وضع حقوق المرأة.

معلومات عامّة

التعاون المؤسسي

تعاون المعهد العراقي وبرنامج الشرق الأوسط في مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين على المساعدة في دعم قدرات البرلمانيات العراقيات المنتخبات في مجلس النواب في آذار/مارس 2010. وقد عقدت المؤسستين ورشة للبرلمانيات العراقيات واجتماعين للبرلمانيات العراقيات والبرلمانيات الإقليميات.

الاجتماعات الإقليمية

عقد المعهد العراقي وبرنامج الشرق الأوسط في مركز وودرو ويلسون الدولي للباحثين ورشة عمل للبرلمانيات العراقيات (المشاركات ضمن برنامج دعم قدرات البرلمانيات – مشروع تعزيز الديمقراطية لفترة ما بعد الإنتخابات) في بيروت، لبنان، في 18 إلى 22 تموز/يوليو 2010. وقد شمل الاجتماع 19 برلمانية عراقية من المحافظات المختلفة ومعظم الأحزاب السياسية. وتضمنت لائحة المدرِّبين والمتحدّثين برلمانية مغربية وبرلمانية لبنانية وخبراء إقليميين ودوليين (من لبنان والمملكة المتحدة). وغطت المواضيع التي نوقشت تحليل السياسات؛ وفضّ النزاعات، وبناء التوافق، والتفاوض؛ والخطاب العلني والقيادة؛ والبحث والإدارة؛ وعمل اللجان؛ والعلاقات مع الناخبين؛ وإشراف الفروع التنفيذية.

وقد عقد المعهد العراقي، ومركز ولسون الدولي وهيئة الأمم المتحدة للمرأة الاجتماع الإقليمي الأول مع البرلمانيات العراقيات والبرلمانيات الإقليميات حول "مشاركة المرأة السياسية" في عمان، الأردن، في 9-11 حزيران/يونيو 2012. وشمل الاجتماع 13 برلمانية عراقية وسبعة برلمانيات إقليميات وستّة ميسّرات وخبراء من مصر، والكويت، ولبنان، وإسبانيا، والمملكة المتحدة. وغطت المواضيع علاقات البرلمانيات النساء مع الأحزاب السياسية؛ والتحالفات النسائية في البرلمان؛ وتعزيز قيادة النساء؛ والضمانات الدستورية للنساء؛ وتخطّي التحديات الاجتماعية والسياسية في وجه القيادة؛ والتكتلات النسائية واللوائح الانتخابية؛ والتواصل مع الناخبين؛ وتكوين شبكة تواصل إلكترونية إقليمية.

عقد المعهد العراقي ومركز ولسون الدولي الاجتماع الإقليمي الثاني مع البرلمانيات العراقيات وبرلمانيات إقليميات حول "النساء القياديات في عصر التغيير" في عمان، الأردن في 30 أيار/مايو – 1 حزيران/يونيو

2013. شمل الاجتماع 24 مشاركة، وميسّرَة، وخبيرَة دوليَّة من ثمانية بلدان (الجزائر، ومصر، والعراق، والأردن، ولبنان، والمغرب، وتونس والولايات المتحدة). وغطت المواضيع القيود والفرص للمرأة البرلمانية في المنطقة، وكيف يمكن أن تستغلّ المرأة الفرص، وكيف يمكن أن تحقق أقصى حدّ من الأثر.

الطرق والموادّ في تحليل التقارير

أصدر مركز ولسون الدولي هذا التقرير مستخدمًا موادّ قدّمها المعهد العراقي ومصادر إضافية حدّدها مركز ولسون وهي واردة في ملاحظات أسفل الصفحة. وقد قدّم المعهد العراقي ترجمة إلى الإنكليزية لاستمارات ملأتها البرلمانيات العراقيات المشاركات في "برنامج دعم قدرات البرلمانيات": استمارة أساسية من تموز/يوليو 2010، واستمارة ربيع 2011، [1] واستمارة صيف 2011،[2] واستمارة ربيع 2013.[3] وقام مركز ولسون بتحليل تقاطعي لنتائج هذه الاستمارات الأربع ليحدّد التوجهات، مستخدِمًا التحاليل الكمية كما النوعية. كما يشمل التقرير أيضًا تفاصيل من الاجتماعات الإقليمية ودراسات حالة من مقابلات تمّت مع البرلمانيات العراقيات وبرلمانيات المنطقة. وتشدّد دراسات الحالة هذه على كيفية تأثير البرلمانيات من العراق ومن المنطقة كلّ على انفراد على البرلمان وتخطّيهنّ العوائق.

لمحة تاريخية عن البرلمانيات العراقيات

مشاركة المرأة السياسية، 1920-1980

تتمتع المرأة في العراق بتاريخ طويل من المشاركة السياسية منذ بداية القرن العشرين. فبعد نشوء دولة العراق في العام 1920، باتت المرأة مشاركة أكثر في الشؤون الوطنية وتهتمّ بتغيير وضعها في المجتمع. وتُسمّى هذه المرحلة بـ"**اليقظة**" **أو** "**النهضة**" **بفعل مشاركة المرأة الناشطة والعامة في معالجة مسائل المرأة.** كانت المرأة مشاركة سياسية في منظمات نسائية، ونقاشات عامة، ومظاهرات. ومع أنّ المرأة العراقية لم تحصل على حق التصويت والمنافسة على المراكز الرسمية حتى العام 1980، فقد وجدت المرأة سبلاً بديلة لتشارك في الساحة السياسية في العراق.

إكتسبت النساء العراقيات بعض التمثيل في البلاد في منتصف القرن العشرين. فابتداءً من أربعينات القرن العشرين (1940)، **شكّلن أحزابًا سياسية رسمية لتأمين حقوق المرأة السياسية وتحسين مكانة المرأة.** فازدهرت المنظمات السياسية النسائية وتكثّف نشاطها مع المزيد من المشاركة للمرأة على الساحة العامة. وفي العام 1959، عُيّنت نزيهة الدليمي وزيرة للشؤون البلدية – وهي كانت الوزيرة المرأة الأولى في العراق والعالم العربي. وفي تلك السنة بالذات، عُيّنت زكية حقّي القاضية المرأة الأولى في العراق. ومع اعتماد قانون الأحوال الشخصية في العام 1959، بعد جدال دام أكثر من عقد، **إكتسبت المرأة العراقية واحدة من مجموعات الحقوق الأكثر تقدّمًا للمرأة في الشرق الأوسط.** وعملت امرأة واحدة فقط على صياغة القانون، وهي الوزيرة الدليمي. واكتسبت المرأة العراقية حقوقًا متعلقة بقضايا الزواج، وحضانة الأولاد، والطلاق، والميراث. فقانون الأحوال الشخصية شكّل آلية أساسية في تحسين مكانة المرأة الإجمالية في العراق.

المرأة في البرلمان،1980–2010

إكتسبت المرأة العراقية حقّ التصويت والمنافسة على مناصب وطنية في العام 1980. وفي العقدين التاليين، اكتسبت المرأة 10 في المئة من المقاعد تقريبًا (من دون نظام حصص كوتا ولكن أكثر من بلدان أخرى في المنطقة). وخلال حملة العام 1980، غالبًا ما شوهِد صدّام حسين مع مرشّحات للنيابة.[1] وانتُخبت المرشّحات الـ 19 جميعًا في مجلس النواب المؤلّف من 250 عضوًا، ما يمثّل 7،6 في المئة من المقاعد البرلمانية.[2]

السنة	% من البرلمانيات النساء (عدد النساء)
1980	7.6% (19)
1984	13.2% (33)
1989	10.8% (27)
1996	6.4% (16)
2000	7.2% (18)
2005 (ك2 /يناير)	31.6% (87)
2005 (ك1 / ديسمبر)	25.5% (70)
2010	25.5% (82)

في الانتخابات النيابية للعام 1984، تنافست 46 امرأة مرشّحة على المقاعد النيابية وانتُخبت 33 امرأة (2،13 في المئة من المقاعد البرلمانية).[3] وصادق العراق على اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضدّ المرأة (سيداو) في العام 1986، مع بعض التحفّظات.[4] أمّا الانتخابات النيابية التالية فقد أُجّلت حتى العام 1989 بسبب حرب الخليج. تنافست خمس وستّون امرأة مرشّحة على المقاعد وانتُخبت 27 منهنّ (8،10 في المئة).[5] وقام هذا البرلمان، الذي مُدّدت ولايته مرّتين، بالمصادقة على اتفاقية حقوق الطفل في العام 1994.[6]

وفي الانتخابات النيابية للعام 1996، تنافس 689 مرشّحًا على 250 مقعدًا في مجلس النواب. ففازت 16 امرأة بمقاعد، ما لم يتعدّ 4،6 في المئة للنساء في البرلمان.[7] وشهدت الانتخابات النيابية للعام 2000 وجود 25 مرشّحة امرأة وانتُخبت 18 امرأة من بينهنّ، ما شكّل 2،7 في المئة من مجلس النواب.[8]

بعد حرب العراق في العام 2003، نظّمت سلطة الائتلاف الموقتة انتخابات للجمعية الوطنية الانتقالية في كانون الثاني/يناير 2005. بوجود كوتا من 25 في المئة، انتُخبت 87 امرأة في البرلمان الانتقالي المؤلف من 275 عضوًا (6،31 في المئة).[9] وخلال هذه الفترة الانتقالية، **أُنشئت وزارة الدولة لشؤون المرأة، كمكتب لا كوزارة كاملة.**[10]

عندما تمّت الموافقة على دستور العراق الجديد بواسطة الاستفتاء في تشرين الأول/أكتوبر 2005، نُظّمت انتخابات للمجلس التمثيلي في كانون الأول/ديسمبر 2005. فانتُخبت سبعون امرأة إلى سدّة البرلمان المؤلّف من 275 عضوًا (5،25 في المئة).[11] ونتيجة لوجود نظام الكوتا، "لم يكن للنساء الأوائل اللواتي انتخبن مفعول كبير، بحسب المحلّلين والنساء البرلمانيات."[12] ولكن أصبحت النساء البرلمانيات أكثر نشاطًا في عمل اللجان، وحضرن اجتماعات اللجان أكثر من زملائهنّ الذكور.[13] أمّا التمويل المحدود والفعالية القليلة لوزارة الدولة لشؤون المرأة، فدفعا بوزيرة شؤون المرأة نوال السامرائي إلى الاستقالة في شباط/فبراير 2009.[14]

وقبل انتخابات مجلس النواب للعام 2010، شكّلت مجموعة من النساء حزبهنّ السياسي الخاص أسسته جنان مبارك، وهي مرشّحة مناصرة لحقوق المرأة. وعلى أثر الحملة، انتُخبت 82 امرأة إلى سدّة البرلمان المؤلف من 325 عضوًا، ما يشكّل 25.2 في المئة من المقاعد.[15] ويشير المحلّلون إلى أنّ هؤلاء **النساء المنتخبات في العام 2010 كنّ أكثر أهليةً من البرلمانيات السابقات،** "كثيرات منهنّ كنّ من كوادر الحزب".[16] وبالرغم من مؤهّلاتهنّ، وحدها امرأة واحدة اختيرت على رأس وزارة، هي وزارة شؤون المرأة.

تطوّر نظام الكوتا

إرتفع عدد النساء في البرلمان العراقي بصورة كبيرة بين العام 2000 والعام 2005 كنتيجة لاعتماد نظام الكوتا ما منح 25 في المئة من التمثيل للمرأة. فمع أنّ النساء كنّ موجودات في البرلمان قبل اعتماد نظام الكوتا، فهنّ غالبًا ما اختارهنّ الحزب السياسي أو البرلمانيون الذكور لخدمة مصالح معيّنة. وقد استمرّت هذه الممارسة ولكن بدرجة أقلّ في انتخابات العام 2005 والعام 2010. وبعد سقوط صدّام حسين في العام 2003، **اقترحت المجموعات النسائية اعتماد 40 في المئة للمرأة في البرلمان لكنّها انتهت باعتماد نسبة 25 في المئة** في الدستور الانتقالي للعام 2004. وقد وافقت الجمعية الوطنية على دستور دائم في تشرين

الأول/أكتوبر مع مادّة تنصّ على نظام كوتا بنسبة 25 في المئة. وفازت النساء بـ 19 في المئة من المقاعد في انتخابات كانون الأول/ديسمبر 2005، وخُصّصت مقاعد إضافية للمرأة للوصول إلى نسبة الـ 25 في المئة.[17] تمّ تعديل المادّة الخاصة بالكوتا في تشرين الثاني/نوفمبر 2009، بتغيير نظام الكوتا "من كوتا مرتكزة على لائحة المرشّحين حسب الترتيب إلى كوتا "أفضل الخاسرين" المرتكزة على نتائج التصويت"، ما معناه أنّ المرشّحات اللواتي ينلن أكبر عدد من الأصوات من بين النساء المرشّحات (حتى 25 في المئة) ينتخَبن حتى ولو حصل المرشّحون الذكور على أصوات أكثر.[18]

في العام 2010، انتُخبت خمس برلمانيات من دون نظام الكوتا.[19] فانتُخب عدد من النساء المتحالفات مع مقتدى الصدر، رجل الدين الشيعي، من خارج نظام الكوتا.[20] ويشير قانون انتخابي إلى بنية اللائحة الحزبية: "1 من أصل المرشّحين الثلاثة الأوَل على اللائحة على الأقلّ يجب أن تكون امرأة، و2 من أصل أول ستة مرشحين على اللائحة على الأقلّ يجب أن تكونا من النساء وهلمّ جرًّا حتى انتهاء اللائحة."[21] وتمّ اختيار سائر النساء من لوائح الحزب وفقًا لنظام كوتا مشرَّع ومعقّد للمرشّحين.[22] و**تستمرّ النقاشات حول ما إذا كان نظام الكوتا في العراق قد ساعد على تقدّم المرأة في العملية السياسية أم أذاه.**

المقارنة بين بلدان المنطقة

يسجّل العالم العربي أدنى مستويات التمثيل البرلماني للمرأة في الغرفتين الدنيا والعليا في العالم بنسبة 8،13 في المئة. (في الغرف الدنيا، يحتلّ العالم العربي مرتبة أقلّ بقليل من مكانة بلدان حواف المحيط الهادئ).[23] ويشكل ذلك ارتفاعًا بارزًا من معدّل العام 1995 الذي بلغ 3،4 في المئة في المنطقة.[24] حاليًّا، تبلغ النسبة العالمية 20 في المئة تقريبًا. وفي العام 2012، **استمرّت النساء المرشّحات في الفوز في المزيد من المقاعد عند وجود أنظمة كوتا.** فعقد اثنان وعشرون بلدًا انتخابات مع أنظمة كوتا: "عند وجود أنظمة كوتا مشرَّعة، حصدت النساء 24 في المئة من المقاعد وبوجود أنظمة كوتا طوعية إكتسبن 22 في المئة. وحيث لا وجود لأيّ نظام كوتا، حصدت النساء 12 في المئة من المقاعد."[25]

يناقش الخبراء "عتبة الـ 30 في المئة التي تعتبَر ضرورية للنساء البرلمانيات لكي يحدثن وقعًا على عملية صنع القرار"، وهذه عتبة لم يبلغها العراق بعد.[26] فالجزائر هي البلد العربي الوحيد الذي سجّل نسبة وقع تتخطّى عتبة الـ 30 في المئة التي تحققت في العام 2012. فالبرلمانيات الـ 146 في الجزائر يمثّلن 6،31 في المئة من المقاعد والنسبة الأعلى من البرلمانيات في المنطقة.

البلد	% من النساء البرلمانيات (عدد النساء)
الجزائر	31% (146)
تونس	27% (58)
العراق	25% (82)
المملكة العربية السعودية	20% (30)
الإمارات العربية المتحدة	17% (7)
ليبيا	17% (33)
المغرب	17% (67)
الأردن	12% (18)
سوريا*	12% (30)
البحرين	10% (4)
الكويت	6% (4)
لبنان	3% (4)
مصر*	2% (8)
عمان	1% (1)
اليمن	<1% (1)
قطر	0% (0)

فالقانون الانتخابي في البلاد "يتطلب أنظمة كوتا تتراوح بين 20% و50% من المرشّحين للانتخابات النيابية من النساء"، حسب حجم الدائرة.[27]

إنّ الأرقام الواردة إلى اليسار تمثّل الغرفة الدنيا أو الوحيدة للبرلمان (البيانات تجمَع من الاتحاد البرلماني الدولي). في تونس 58 برلمانية امرأة (27 في المئة) في جمعيتها التأسيسية وقانون انتخابي يتطلب تناوب مرشّحين ذكور ومرشّحات إناث.[28] وفي المملكة العربية السعودية 30 امرأة في مجلس الشورى. وعُيّنت أولى النساء إلى المجلس في العام 2013. فقد أصدر الملك السعودي عبدالله أمرًا ملكيًّا يفرض على مجلس الشورى أن يتضمن 20 في المئة من الأعضاء من النساء على الأقلّ.[29]

في الإمارات العربية المتحدة سبع برلمانيات، يمثّلن 5،17 في المئة من المجلس الوطني الفدرالي، ولا أنظمة كوتا للمرأة. في ليبيا 33 امرأة في مؤتمرها الوطني العام (17 في المئة). ويتطلب نظام الكوتا فيها تداول المرشّحين الذكور والمرشّحات الإناث على طريقة اللائحة السحّاب، بالتناوب عموديًّا وأفقيًّا، على 80 مقعدًا.[30] في المغرب 67 امرأة برلمانية (17 في المئة) مع نظام كوتا يؤمّن 60 مقعدًا للمرأة.[31]

http://www.ipu.org/wmn-e/classif.htm (July 2013)

في الأردن 18 امرأة في البرلمان (12 في المئة). فنظام الكوتا في الأردن يخصص 15 مقعدًا للنساء، حسب إصلاح القانون الانتخابي للعام 2012.[32] وقبل الاضطرابات في سوريا، كان في البلاد ثلاثون امرأة برلمانية، أي 12 في المئة من المقاعد، ولا كوتا للنساء. أمّا البحرين ففيها أربع نساء برلمانيات (10 في المئة) ولا نظام كوتا.

في الكويت، تمثّل أربع نساء برلمانيات 6 في المئة من المقاعد البرلمانية. فقد انتُخبت النساء الأوائل في البلاد إلى سدّة البرلمان في العام 2005، وما من كوتا نسائية في الكويت. وفي لبنان أربع نساء برلمانيات (3 في المئة). وليس في لبنان أي نظام كوتا نسائية لكن فيه أنظمة حصص للطوائف الدينية.[33]

قبل حلّ مجلس الشعب المصري في حزيران/يونيو 2012، بلغ عدد النساء البرلمانيات ثماني أي اثنان في المئة من عدد البرلمانيين الإجمالي. وقد تمّ التخلّي عن نظام المقاعد المخصصة في مصر في انتخابات العام 2010 وحلّ مكانه نظام يستلزم من الأحزاب أن ترشّح امرأة في لوائحها الانتخابية.[34]

وفي كلّ من عمان واليمن امرأة واحدة في البرلمان ولا كوتا نسائية. أمّا قطر فلا برلمانيات نساء. وقد تتغيّر هذه الأرقام بفعل التغيرات المستمرة في المنطقة.

الوضع الحالي للبرلمانيات العراقيات

إنفاذ التغير في السياسات

تحدِث البرلمانيات العراقيات المنتخبات في العام 2010 تغيرات في السياسات من خلال التأثير على الأجندة التشريعية، والمواقف الاجتماعية والسياسية، ودوائرهنّ الانتخابية. وقد حققت البرلمانيات العراقيات إنجازات بارزة خلال ولايتهنّ في مجلس النواب، بما في ذلك المشاركة بنشاط في عمل اللجان، وتغيير المفاهيم العامة عن القادة النساء، والمحافظة على التواصل مع الناخبين، إلى جانب إنجازات أخرى.

الأثر على الأجندة التشريعية

أحدثت النساء في البرلمان العراقي وقعًا على الأجندة التشريعية على مدى مشاركتهنّ في الجلسات النيابية وأعمال اللجان ومن خلال عملهنّ في شؤون المرأة. وتشير معظم البرلمانيات العراقيات على مشاركة فاعلة في اعتماد القوانين. فهنّ يعملن على القوانين التي تؤثر بشكل مباشر على حياة المواطنين العراقيين؛ وترد أدناه أمثلة عن إنجازات معيّنة.

وقد أفادت البرلمانية العراقية إيمان عبد الرزّاق بأنّ الجانب الأبرز لكونها برلمانية هو مساهمتها في العملية المستمرة للنقاش حول القوانين – صياغة وإعادة صياغة

<u>الإنجازات الكبرى للبرلمانيات العراقيات في البرلمان</u>

* **صياغة القوانين والتصويت والمصادقة عليها** (بشأن الخدمات الصحية، والتربية، ومحو الأمية، والرعاية، ومنع التدخين، والتقاعد، والعدالة والمساءلة، والعفو، ومصادرة الأملاك، وحقوق الصحافيين، والتعويض، وقوانين محددة للوزارات، إلخ.)
* **تأمين الخدمات للمجتمع وتمثيل الشعب العراقي**
* **الانضمام إلى كتلة نسائية** للنظر في قضايا المرأة
* **التعبير عن الرأي السياسي من خلال وسائل الإعلام**
* **المشاركة في عمل اللجان وحضور الجلسات البرلمانية**
* **ترؤس لجنة والنطق باسم الكتلة**
* **الوقوف في وجه الطائفية** والدعوة إلى الوحدة
* **متابعة شؤون التنمية ومشاريع الخدمات**
* **الحصول على ثقة البرلمانيين الآخرين**
* **الكشف عن انتهاكات حقوق الإنسان في العراق**
* **تأمين مثل صالح للمرأة** من خلال التأثير في وسائل الإعلام والقيادة
* **الدعوة إلى توازن بين الجنسين** واحتلال المرأة مواقع تنفيذية
* **المشاركة في مؤتمرات الاتحاد البرلماني الدولي**

وأفادت برلمانيات عراقيات قلائل بأنّهنّ لا يعتقدن بأنّ البرلمان الحالي قد حقق أيّ أمر ملموس بالرغم من محاولات التعاون على اعتماد بعض التشريعات الهامة.

التشريعات. **وقالت أكثرية البرلمانيات العراقيات المشاركات في برنامج دعم قدرات البرلمانيات إنّ هدفهنّ الأولي هو صياغة (أو تعديل) القوانين التي تخدم البلاد وتحسّن حياة المواطنين.** وأشارت أخريات إلى أنّهنّ أردن أن يراقبن تنفيذ التشريع، ومكافحة الطائفية السياسية، وضمان مشاركة المرأة السياسية والدفاع عن قضايا المرأة.[③]

صنّفت البرلمانيات العراقيات **المخاوف الأمنية والمسائل الاقتصادية بأنّها أكثر أهمية، ثم تليها الخدمات الاجتماعية، وشؤون المرأة، والولاء الحزبي، والسياسة الخارجية، وإعادة الانتخاب.**[③] فالبرلمانيات العراقيات شاركن في المبادرات التشريعية التالية: 71 في المئة حول شؤون المرأة، 57 حول الخدمات الاجتماعية، 36 في المئة حول الشؤون الأمنية والمسائل الاقتصادية، و21 في المئة حول شؤون السياسة الخارجية.[③] وإلى جانب صياغة التشريعات وإقرارها، **عملت معظم البرلمانيات مع نساء أخريات وخدمن دوائرهنّ.** وفي العام 2011، أفادت 59 في المئة منهنّ بأنّهنّ خدمن دائرتهنّ؛ 59 في المئة ساعدن على إقرار التشريع؛ 53 في المئة عملن مع نساء أخريات؛ 53 في المئة ساعدن على صياغة التشريعات؛ و24 في المئة فاوضن وشكّلن الائتلافات.[②] وفي العام 2013، رتّبت البرلمانيات إنجازاتهنّ بحسب أهميتها: (1) ساعدن على إقرار تشريع، (2) عملن مع نساء أخريات، (3) ساعدن على صياغة تشريع، (4) خدمن الدائرة الانتخابية، (5) فاوضن بشأن ائتلافات وشكّلنها.[③] وجاء هذا الترتيب هو نفسه بين العامين 2011 و2013 باستثناء "خدمة الدائرة" وهو إنجاز انتقل من الإنجاز الأهمّ في العام 2011 إلى الإنجاز الرابع من حيث الأهمية في العام 2013.

فقد أفادت برلمانية عراقية بأنّها عقدت جلسات لمناقشة كيفية اعتماد استراتيجية وطنية لمكافحة العنف ضدّ المرأة، وكيفية تفعيل قرار مجلس الأمن رقم 1325، وكيفية التعاون مع المؤسسات الدولية والزملاء في البرلمان. وساهمت برلمانية أخرى في صياغة قانون منع التدخين بأكثرية الأصوات. وأشارت برلمانية ثالثة إلى أنّها شكّلت عاملاً أساسيًّا في رسم الموقف، السياسي كما التشريعي، للكتلة السياسية التي تنتمي إليها.[③]

أشارت البرلمانياتالعراقيات المشاركات في الاستبيان إلى **أنّ قدرتهنّ على التأثير على التشريع تأثرت بعلاقاتهنّ مع أحزابهنّ، وزملائهنّ الذكور والإناث، واللجان.** فقد أفادت معظمهن (77 في المئة) إلى أنّ علاقاتهنّ بأحزابهنّ كانت جيّدة، بينما قال حوالى ثلثهنّ إنّ علاقاتهنّ بالقيادة البرلمانية كانت جيّدة.[③] إضافة إلى ذلك، علاقات 62 في المئة جيّدة مع أعضاء أحزاب أخرى و86 في المئة علاقتهنّ جيّدة مع أعضاء اللجان.[③] أفاد نصف البرلمانيات العراقيات بأنّ علاقاتهنّ جيّدة بالمسؤولين الحكوميين، بينما انقسم النصف الآخر بين قائل بعلاقات مقبولة وقائل بعلاقات رديئة.

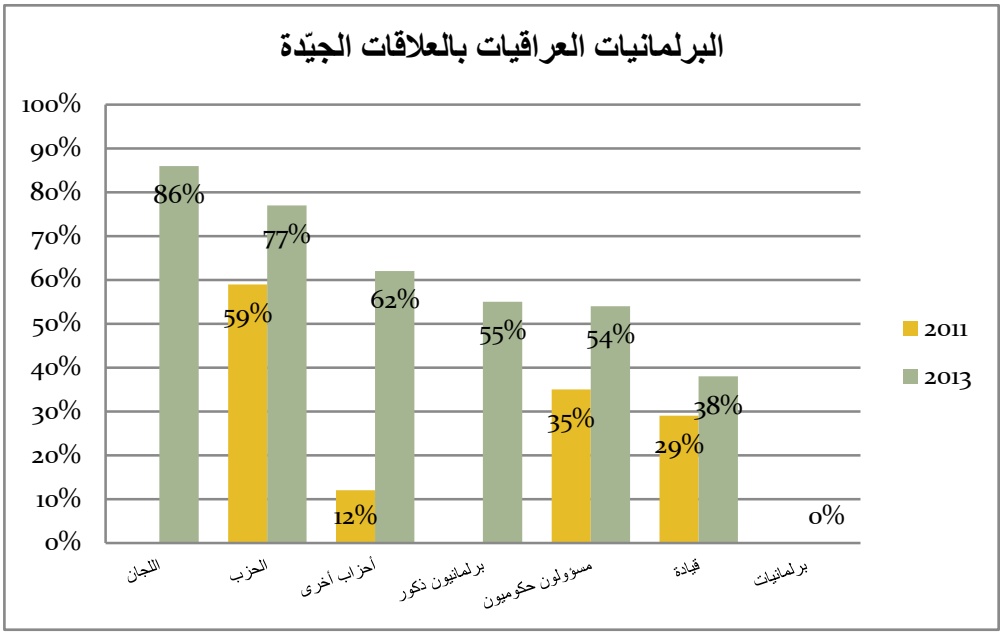

بصورة عامة، **للبرلمانيات العراقيات علاقات أفضل مع زملائهنّ في العام 2013 بالمقارنة مع العام 2011** (وهي السنة التي تتوفر لها البيانات).[35] ولكن بشكل أساسي في العام 2013، لم تفد أي برلمانية عراقية بعلاقات جيّدة مع البرلمانيات الأخريات – إذ قال معظمهنّ إنّ العلاقات كانت فقط "مقبولة".③ في هذا الوقت، أفادت نصف البرلمانيات العراقيات تقريبًا بأنّ علاقاتهنّ بالبرلمانيين الذكور كانت جيّدة.③

قالت البرلمانيات العراقيات **إنّ العلاقات الجيّدة أمر ضروري للعمل بفعالية كبرلمانيات** – فالتفاعلات الإيجابية وعمل الفريق أكثر فعالية. كما أنّ هكذا علاقات تسهّل تشكيل ائتلافات تؤدي إلى إقرار قوانين. وأشارت البرلمانيات إلى **أنّ العلاقات الجيّدة مع أعضاء اللجان هي الأهمّ**، تليها القيادة البرلمانية، والبرلمانيات الأخريات، وأعضاء الأحزاب الأخرى، والبرلمانيون الذكور، وأحزابهنّ السياسية، والمسؤولون الحكوميون.[③] وأفادت معظم البرلمانيات العراقيات (64 في المئة) بأنّ المسؤولين والوكالات الحكومية هي مستجيبة للاستقصاءات، 43 في المئة قلن إنّ هذا رهنًا بالوكالة المعنية.[③] وأفادت أكثرية البرلمانيات العراقيات (85 في المئة) إنّهنّ يعملن مع البرلمانيين من الأحزاب الأخرى بصورة أسبوعية. [③]

أمل عطية

منظمة بدر

الائتلاف العراقي الوطني

تتمتع عطية بعلاقات جيّدة مع نظرائها في حزبها، ما يعطيها شعورًا بـ"التوجيه الفعال والبنّاء" لأعضاء الحزب ويضع شؤون المساواة بين الجنسين "في قلب المسائل الاجتماعية". قامت بمساهمات كثيرة في الحزب وتشعر بأنّ **مشاركتها في منظمة بدر تسمح لها بأداء دور فعال في البرلمان.** وهي واثقة بشدة من أن لا فرق بين البرلمانيين العراقيين والبرلمانيات العراقيات ولا تمييز ضمن البرلمان؛ وهي تعمل بسهولة إلى جانب برلمانيين ذكور وبرلمانيات إناث. و**تدعم عطية فكرة الكوتا النسائية للمراكز القيادية**، مؤمنة بأن لا بدّ من ترقية المزيد من النساء إلى مراكز اتخاذ القرار بشأن المسائل السياسية والاجتماعية. وهي تعتقد أنّ **أحد الأمور العظمى التي باستطاعة المرأة البرلمانية أن تفعلها لدعم حقوق المرأة في العراق هو دعم جهود النساء الأخريات في القيادة.**

عمل اللجان

اللجان هي حيث يتمّ معظم العمل البرلماني وحيث تمكّنت معظم البرلمانيات العراقيات من المساهمة وإحداث التغيير. وتفيد البرلمانيات العراقيات بأنّ العلاقات مع أعضاء اللجان هي الأكثر أهمية، وأيضًا كما هو وارد أعلاه، إنّ 86 في المئة من البرلمانيات العراقيات لهنّ علاقات عمل جيّدة مع أعضاء اللجان الآخرين.

تشارك البرلمانيات العراقيات اللواتي استُجوِبن جميعًا في اللجان، بما في ذلك **برلمانيتان اثنتان تعملان كنائبتي رئيس وواحدة كرئيسة لجنة.**[③] وتشارك البرلمانيات العراقيات في مجموعة من اللجان بما في ذلك، العلاقات الخارجية، والثقافة والإعلام، والصحة والبيئة، والاقتصاد والاستثمار، المغتربون والمهجَّرون، والشهداء والسجناء السياسيون، والتعليم، والتعليم العالي والبحث العلمي، والشؤون الدينية والأوقاف. بالنسبة إلى معظم البرلمانيات العراقيات (80 في المئة)، يتناسب عملهنّ في اللجان مع خبرتهنّ.[③] **قال أكثر من نصف البرلمانيات العراقيات إنّ مساهمتهنّ الأكثر إفادةً كانت في اقتراح مواضيع للنقاش أو المساهمة في إبداء الرأي**، بينما أفاد أقلّ من ثلث البرلمانيات العراقيات بأنّ مساهمتهنّ الأكثر قيمة تمثّلت في صياغة

التشريع.[3] إلى جانب عملهنّ في اللجان، قال 77 في المئة من البرلمانيات العراقيات إنهنّ يتكلّمن شهريًّا في الجلسات العامة، و15 في المئة إنّهنّ يتكلّمن في الجلسات العامة بشكل أسبوعي.[3]

شؤون المرأة

من المساهمات الأخرى للبرلمانيات العراقيات في الأجندة التشريعية عملهنّ على تعزيز شؤون المرأة في البرلمان. فقد شكّلت بعض البرلمانيات النساء تحالفات لقضية معيّنة، مثل التحالف البرلماني لدعم المرأة. بينما **ما زال أمام البرلمانيات العراقيات أن تشكّلن كتلة نسائية، فإنّ أكثرية البرلمانيات العراقيات أشرن إلى وجود جمعية غير رسمية للنساء البرلمانيات**، لكنها غير فاعلة وغير نشاطة.[3]في البرلمان السابق، شكّلت البرلمانيات النساء كتلة مع عدد من الأهداف التي دعمت شؤون المرأة، وشكّلن مواقف موحّدة، ووجدن أساسًا مشتركًا لحوار بنّاء، وعزّزن الكفاءة البرلمانية.

قالت معظم البرلمانيات العراقيات (76 في المئة) إنّ برنامجهنّ التشريعي ركّز على المشاكل المحلية، ولكن **أكثر من نصفهنّ أفدن بأنّ برنامجهنّ ركز على شؤون المرأة.**[1] وقالت البرلمانيات العراقيات جميعًا إنّ التعليم شكّل أولوية للمرأة. إضافة إلى ذلك، قالت 84 في المئة منهنّ إنّه العمل، و76 في المئة الصحة، و60 في المئة قوانين الأسرة، و56 في المئة المشاركة السياسية هي مسائل أولوية للمرأة.[1]

فيما تركّز برلمانيات عراقيات كثيرات على شؤون المرأة، ففي العام 2011 أفاد معظمهنّ (88 في المئة) إنّ زملاءهنّ لا يخصصون الاهتمام الكافي لشؤون المرأة.[2] كما أنّ معظم البرلمانيات العراقيات أفدن بأنّ زملاءهنّ لم يعملوا لا على تقدّم شؤون المرأة ولا على عرقلتها.[2]

زالا نفطجي
الجبهة التركمانية العراقية

السيدة نفطجي عضوة في لجنة العلاقات الخارجية وقد اختارتها انطلاقًا من دراستها للعلوم السياسية. وهي تشارك في اقتراح التشريعات بشأن السياسة الخارجية ودراستها، والعمل عن كثب مع وزارة الخارجية. وهي **تقدّر تبادل الآراء الحاصل في عمل اللجان وتشدّد على أهمية المتابعة مع المؤسسات الحكومية بعد إقرار تشريع ما.** ومن بين إنجازاتها الأخيرة إقرار قانون الموازنة الفدرالية للعام 2013 وإصدار قانون حقوق التركمان. ومع أنّ الرجال والنساء يعملون معًا بشكل جيّد في البرلمان، تشعر نفطجي بأنّ "ثقافة المساواة بين الجنسين ما زالت غائبة" عن القيادة العراقية. وتعتقد أنّ البرلمانيين جميعًا يمكن أن يكونوا أكثر فعالية **من خلال مناقشة المسائل الهامة في وسائل الإعلام، والتفاوض وتشكيل التحالفات، وبناء العلاقات مع المسؤولين الحكوميين، وتشكيل الشراكات مع عضوات من أحزاب أخرى.**

وفي العام 2013، أشارت أكثرية البرلمانيات العراقيات مجدّدًا (93 في المئة) إلى أنّ زملاءهن (ذكور وإناث) لا يولون أيّ أهمية لشؤون المرأة وقال معظمهنّ (57 في المئة) إنّ شؤون المرأة تعتبَر هامشية في البرلمان. ولكن، **مع حلول العام 2013، قال أكثر من نصف البرلمانيات إنّ زملاءهنّ عملن على إحقاق شؤون المرأة** بينما قالت أخريات إنّ الزملاء لم يعملوا على تقدّم شؤون المرأة ولا على عرقلتها.[3] بالرغم من هذه التطورات الإيجابية، تبقى المرأة مهمّشة في ما يتعلق بأدوار صنع القرار و**لا حضور لها في أيّ من الوزارات باستثناء وزارة الدولة لشؤون المرأة،** التي لها موازنة صغيرة ولا تعمل كوزارة كاملة. إضافة إلى ذلك، اعترضت بعض النساء في اللجنة القانونية على التعديلات "المحبّذة للمرأة" التي عرضتها لجنة المرأة والطفل (بسبب آرائهنّ المتحفظة، الدينية). كما أنّ أنظمة الكوتا في مقاعد البرلمان، وإن كانت ضرورية، تبقى غير كافية – **فالمرأة يجب أن تمَكَّن لتستعمل مقعدها في البرلمان بفعالية.**

الوقع على المواقف الاجتماعية والسياسية

إلى جانب التأثير على الأجندة التشريعية، للبرلمانيات النساء وقع أيضًا على المواقف الاجتماعية والسياسية في العامة. فالبرلمانيات العراقيات يمكن أن يؤثّرن على هكذا مواقف بالتصويت، والتعبير عن الرأي، والبحث عن حلول للمشاكل، واتخاذ القرارات حسب الأولويات، وضمان الحقوق من دون تمييز، وتضييق الهوة بين الآراء المتناقضة، وإعتماد التعددية وحسّ الجماعة، ومتابعة المسؤوليات.

و**أفادت أكثرية البرلمانيات العراقيات بأنّ الطريق الأكثر أهمية للتأثير على المواقف هي في خدمة دوائرهنّ الانتخابية.** وتشمل الأنشطة الإضافية، بالترتيب من حيث الأهمية، التعاون مع نساء أخريات، وإقرار التشريعات، والظهور في وسائل الإعلام، وأخيرًا التعاون مع البرلمانيين الذكور.[3] وأشار أحد البرلمانيين إلى أنّ البرلمانيات النساء لا يستطعن تغيير الوضع إلاّ عندما يشكّلن كتلة

برلمانية، مهما كان الحزب الذي ينتمين إليه، وهذا أمر لم يحصل بعد. وأشار آخر إلى أنّ تطبيق قانون لوقف العنف ضدّ المرأة وتغيير الوضع الاقتصادي للمرأة من شأنه أن يحسّن المواقف حيال المرأة البرلمانية.[3] واستعملت برلمانية عراقية الإعلام لتظهر عدم دقة الدراسات الأخيرة في العراق التي قلّلت إلى حدّ كبير من قيمة مشكلة الأمية في البلاد.

المرأة في صنع القرار:

قيادة المرأة في الحكومة

كان العراق البلد الأول في العالم العربي الذي عيّن امرأة وزيرة. ففي العام 1959، عُيّنت نزيهة الدليمي وزيرة للشؤون البلدية، فشكّلت المرأة الأولى التي تعيَّن في منصب وزير في العراق وفي العالم العربي. وفي العام 1984، كان للعراق سبع نساء وزيرات. **وقد تراجع تمثيل المرأة في الوزارات بثبات مع السنين:** من ستّ من أصل 31 (2005–2006) إلى 4 من أصل 31 (2006–2010) إلى أقلّ حتى. **في الوقت الحاضر، وزارة واحدة في العراق ترأسها امرأة** (وزيرة دولة لشؤون المرأة).

في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، 30 امرأة وزيرة، ما يشكّل حوالى ستة في المئة من مجموع الوزراء. ففي سوريا والإمارات العربية المتحدة أربع وزيرات. في الجزائر والبحرين ثلاث لكل منهما. وفي مصر والكويت والسلطة الفلسطينية وعمان وتونس واليمن اثنتان لكلّها. وفي الأردن وليبيا والمغرب وقطر وزيرة واحدة لكل منها. أمّا في لبنان والمملكة العربية السعودية فلا وزيرة امرأة.

أفادت البرلمانيات العراقيات بأنّ العامل الذي يساهم أكثر من غيره في قلة عدد النساء في المراكز القيادية هو غياب العلم لديهنّ – تليه المفاهيم الثقافية وغياب الاهتمام/الحافز.[3] قلن إنّ أفضل طريقة لزيادة عدد النساء في المراكز القيادية هي تشجيع المرأة على الترشّح لمناصب قيادية. واقترحت أخريات تغيير المفاهيم الثقافية، وتطبيق نظام كوتا للمراكز القيادية النسائية، وتحسين وصول المرأة إلى التعلّم.[3] **لتحسين مفاهيم القادة النساء، ينبغي على النساء أن يشدّدن على إنجازاتهنّ،** ويدعمن النساء البرلمانيات والقياديات الأخريات، ويشجّعن الشابات على خوض معترك السياسية، ويظهرن في الإعلام.[3] **بإمكان البرلمانيات أن يزدن عدد النساء في المراكز القيادية من خلال إقرار التشريعات حول نظام الكوتا للقيادة النسائية،** وإظهار المهارات القيادية في عمل اللجان،زيادة المعرفة بالقضايا، من بين استراتيجيات أخرى.[3]

أفادت ثلث البرلمانيات العراقيات بأنّ الناس يعتبرونهنّ نماذج، بينما انقسمت البرلمانيات المستجيبات المتبقيات بين أولئك الذين يعتبرون أن الناس يظنون أن البرلمانيات النساء يخدمن هدفًا ضروريًا، وأنّ البرلمانيات يجب أن يقمن بأعمال تقليدية أكثر، وأنّ القرار يعود إلى المواطن في اعتماد الصورة التي يريدها عن النساء البرلمانيات.③

عندما سُئلت البرلمانيات العراقيات عن نظرتهنّ إلى عمل البرلمانيين من الجنس الآخر، اعتبر أكثريتهنّ (69 في المئة) أنّ الجنس الآخر غير فاعل، كجنسهنّ؛ واعتبرت 23 في المئة أنّ الجنس الآخر فاعل، كجنسهنّ؛ وقالت برلمانية عراقية واحدة إنّ الجنس الآخر فاعل، بخلاف جنسها. وستون في المئة من البرلمانيات العراقيات يمكن أن يتعاونّ مع البرلمانيين الذكور، بينما قالت 40 في المئة منهنّ إنهنّ قد يرغبن في التعاون مع البرلمانيين الذكور.③ في استمارتي ربيع وصيف العام 2011، **قالت أكثرية البرلمانيات إنهنّ يشعرن بأنهنّ مقبولات من نظرائهنّ،** بنسبة 84 في المئة في الاستمارة الأولى و76 في المئة في الثانية. وقالت نسب مئوية أدنى من البرلمانيات إنهنّ شعرن بأنّ زملائهنّ يتجاهلونهنّ أو يضعفن مكانتهنّ.[36]

التواصل مع الناخبين

تؤثر البرلمانيات العراقيات على الأجندة التشريعية والمفاهيم العامة، كما على دوائرهنّ من خلال المحافظة على الاتصال والتواصل. منذ بداية حملاتهنّ، ركّزن على حاجات ناخبيهنّ. فقالت البرلمانيات العراقيات إنّ الإنجازات الكبرى التي تمّت خلال الحملة كانت: البرنامج الانتخابي بالنسبة إلى 68 في المئة منهنّ؛ الرسائل الجيّدة للناخبين العراقيين بالنسبة إلى 60 في المئة؛ ظهور وجه جديد بالنسبة إلى 36 في المئة.① كما أنّ **البرلمانيات العراقيات يبلغن دومًا عن أهمية خدمة دوائرهنّ الإنتخابية:** ف 59 في المئة من البرلمانيات العراقيات قلن إنّ الإنجاز الأعظم تمثّل في خدمة دائرتهنّ الانتخابية.②

أفضل طريقة لتؤثر البرلمانيات النساء على المفاهيم العامة هي خدمة دوائرهنّ الانتخابية.

خلال الحملة، قالت أكثرية النساء (76 في المئة) إنّ إجراءات الحملة كانت محفوفة بالتحديات، وإنّهنّ واجهن عددًا من العوائق خلالها: 48 في المئة قلن إنّ المشكلة الأساسية كانت النقص في التمويل؛ و32 في المئة لم يحظينن باهتمام الناخبين خلال الحملة؛ و24 في المئة قلن إنّ المشكلة كانت غياب التنظيم؛ و20 في المئة واجهن صعوبات في السفر إلى دوائرهنّ الإنتخابية.[1] عندما سئلن عن طريقتهنّ في الترويج لحملاتهنّ، أفادت الأكثرية (84 في المئة) بأنّهنّ استخدمن الإعلانات المطبوعة، ونصفهنّ قلن إنّهنّ استخدمن الإذاعة (52 في المئة) والتلفزيون (44 في المئة)، فيما استخدم **20 في المئة منهنّ فقط وسائل التواصل الاجتماعي الجديدة مثل فايسبوك، وتويتر، والمدوّنات.**[1]

أفادت الأكثرية الساحقة للبرلمانيات العراقيات (86 في المئة) بأنّ ناخبيهنّ الأولين هم مواطنون عراقيون جميعًا، بينما قال بعضهنّ إنّ هذا يشمل الأفراد جميعًا في المحافظة أو جماعات اجتماعية معيّنة مثل النساء، أو الأقليات، أو الجماعات الريفية، إلخ.[3] وفي العام 2011، قالت البرلمانيات العراقيات إنّ أولويات ناخبيهنّ تمثلت في ما يلي: العمل بالنسبة إلى 84 في المئة، **اعتبرت 64 في المئة منهنّ إنّ الأولوية لناخبيهنّ كانت مسائل المرأة؛** قال 60 في المئة منهنّ إنّ الاقتصاد هو الأبرز؛ و56 في المئة الأمن والتعليم.[1] وفي العام 2013، أفادت البرلمانيات العراقيات بأنّ ناخبيهنّ يعتبرون المسائل التالية الأكثر أهمية (بسلّم 1–5، حيث 1 هو الأكثر أهمية): الأمن: 1.37؛ الخدمات الاجتماعية: 2.6؛ الاقتصاد: 2.66؛ العمل: 2.77؛ التعليم: 3.88؛ مسائل المرأة: 4.33.[3] **ومع حلول العام 2013، تراجعت مسائل المرأة من المرتبة الثانية إلى المرتبة الأدنى من حيث الأهمية بالنسبة إلى الناخبين.**

إلتقت معظم البرلمانيات العراقيات مع ناخبيهنّ: **قالت 88 في المئة منهنّ إنّهنّ يلتقين بناخبيهنّ مرة في الشهر على الأقل؛** مقابل مرة كلّ فصل بالنسبة إلى 12 في المئة منهنّ.[2] إلتقى أكثر من نصفهنّ ألفًا أو أكثر من ناخبيهنّ؛ 21 في المئة

إنتصار حسن

ائتلاف بدولة القانون

تدعم السيدة انتصار حسن بقوة أنظمة الكوتا النسائية في البرلمان وللمراكز القيادية. **وبالرغم من انتشار "حجج في أوساط البرلمانيات النساء"، ترتكز معظم الكتل على الأحزاب السياسية وتتجاهل هكذا مسائل متعلقة بالمساواة بين الجنسين.** وهي تشعر بأنّ البرلمانيين الذكور والبرلمانيات الإناث يُعامَلون بالتساوي ضمن الحكومة، ولكن المجتمع الذكوري يعني أنّ "الرجال يحتكرون المراكز القيادية". وتعتقد أنّ **القوانين وأنظمة الكوتا التي تدفع بالمرأة نحو مراكز قيادية أعلى سوف تزيد من فرص المرأة في احتلال المرأة لمنصب وزير أو سفير، وتجعل أولئك النساء قادة أكثر قدرة، وتزيد من المصداقية العامة لقدرة المرأة على حسن القيادة.** وتأمل أن يؤمن التعاون مع المنظمات المحلية إرساءً لأنظمة كوتا ويعالج الثقافة الذكورية التي تبقي المرأة بشكل أوسع خارج الحكومة. ولا بدّ من القيام بالمزيد

شذاء العبيدي

الائتلاف الوطني العراقي

تودّ البرلمانية شذاء العبيدي أن ترى ارتفاعًا في الكوتا البرلمانية وتطبيقًا **لكوتا جديدة للمراكز القيادية النسائية، التي يمكن أن تتحقق من خلال ائتلاف نسائي في البرلمان يعمل مع منظمات المجتمع المدني.** هي تشعر بأنّ النساء حاضرات حاليًّا في مراكز صنع القرار ويؤدّين فعلاً دورًا بارزًا ولكن يرغبن في رؤية عددًا أكبر لتلك الأدوار ورؤسة زيادة أكبر في التأثيرّ. **إن البرلمانية العبيدي تقدّر التواصل مع دائرتها الانتخابية من خلال مكتب محلّي، يركّز على الإصغاء إلى أولويات المواطنين ومتابعة ذلك من خلال رفع قضاياهم** إلى اللجان البرلمانية ذات الصلة. وهي تشعر بأنّ البرلمانيات الإناث يمكن أن يكنّ أكثر فعالية من خلال أخذهن الوقت الكافي لمراجعة مشاريع القوانين قبل التصويت، واستشارة برلمانيات أخريات، والبحث عن مشورة القانونيين المتخصصين في مجال

التقين بـ 500–1000 منهم؛ و14 في المئة 200–500 من ناخبيهنّ.[3] وفي ربيع العام 2011، لم يكن لـ 28 في المئة من البرلمانيات مكاتب في دوائرهنّ.[1] ومع حلول صيف العام 2011، أصبح لأكثرية البرلمانيات العراقيات (88 في المئة) مكاتب في دوائرهنّ.[2] **ومع حلول العام 2013، بات للبرلمانيات العراقيات جميعًا مكاتب في دوائرهنّ الانتخابية،** مع أكثرية (84 في المئة) منهنّ يقلن إنّ هذا أمرًا حيويًّا للبرلمانيين.[3]

تملك أكثرية البرلمانيات المشاركات في برنامج دعم قدرات البرلمانيات ا موقعًا إلكترونيًّا (88 في المئة) ليتواصلن مع دوائرهنّ الإنتخابية. وأكثر من النصف لديهنّ قاعدة بيانات أو آلية أخرى لتقفي التواصل مع الناخبين، و65 في المئة من البرلمانيات العراقيات لديهنّ نظام متابعة.[2] **تعتمد البرلمانيات العراقيات الاجتماعات العامة والزيارات المنتظمة كسبل أكثر رواجًا للمحافظة على التواصل مع دوائرهنّ الإنتخابية،** تليها وسائل التواصل الاجتماعي، والظهور على التلفزيون، والنشرات (قليلات هنّ اللواتي يستعملن الإعلانات الإذاعية).[3] وتقول الأكثرية أيضًا إنّ اللقاءات وجهًا لوجه هي الطريقة الأكثر فعالية للتواصل مع الناخبين، تليها الاجتماعات العامة، ووسائل التواصل الاجتماعي، والظهور على التلفزيون، والنشرات، والإعلانات الإذاعية. بالتالي، تنفّذ البرلمانيات العراقيات أشكال وسائل الإعلام ووسائل التواصل التي تعتقد أنّها الأكثر فاعلية.[3]

تستخدم بعض البرلمانيات مكاتب الأبحاث في دوائرهنّ الانتخابية لإجراء دورات تدريبية وورش عمل لمناقشة القوانين وفهم آراء الناخبين. كما إنّ الاجتماعات وجهًا لوجه هي أيضًا الوسيلة الأفضل للتواصل مع البرلمانيين – ثم الاتصالات الهاتفية، والبريد الإلكتروني، والمواقع الإلكترونية، ومكاتب الدوائر الانتخابية، واللقاءات الاجتماعية، واللقاءات المفتوحة.

صفية السهيل

برلمانية/ مستقلة

بينت: تشريع وتعديل القوانين ذات الاولية التي تخدم الفرد العراقي وتلامس احتاجاته الاساسية مثل قانون الضمان الاجتماعي والصحي وقانون التقاعد والحقوق الاساسية الخاصة بالحريات العامة والخاصة والتي سيكون المستفيد الاكبر هم شريحة النساء.

مراقبة عمل مؤسسات الدولة كافة وضمان مشاركة المراة بنسبة معقولة تناسب حجمها في المجتمع وكفائتها واستحقاقها.قانون الاحزاب وحصة للمراة فيه على مستوى القيادة بان لا تقل عن 25%,قانون تاسيس المفوضية المستقلة للمراة

وتواجه البرلمانيات العراقيات أيضًا تحديات في التعامل مع الناخبين – إذ قالت 35 في المئة من البرلمانيات العراقيات إنّ الجزء الأكثر تحدّيًا في العملية البرلمانية يكمن في غياب الاهتمام من جانب الناخبين.[2] كما تشير البرلمانيات العراقيات إلى أنّ **الناخبين يشعرون بالإحباط تجاه البرلمانيين بسبب النقص في الخدمات الاجتماعية والحلول للمشاكل.** البرلمانيون يخسرون الناخبين بفعل انعدام الاستقرار السياسي المستمر.

قالت معظم البرلمانيات العراقيات إنّهنّ يحافظن على التواصل مع منظمات المجتمع المدني ويعتقدن أنّ التواصل المستمر مهمّ مع تلك المنظمات. أفادت البرلمانيات العراقيات بأنّ **العلاقات مع منظمات المجتمع المدني هامّة لأنّها تسمح لهنّ بالتواصل مع دوائرهن الإنتخابيةّ، حيث أنّ تلك المنظمات تشكل وسيلة إرتباط مع المواطنين؛** والتقرّب من شرائح مختلفة من المجتمع العراقي؛ ووسيلة تنمية مواهب ومهارات وكذلك التعرف على تجارب بلدان أخرى.[2] **أفادت أكثر من نصف البرلمانيات العراقيات بأنّهنّ يظهرن في وسائل الإعلام مرة في الشهر على الأقلّ**، ليتواصلن مع الناخبين، بينما قال ربعهنّ إنّهنّ يظهرن في الإعلام مرة في الأسبوع، وقالت واحدة إنّها تظهر في الإعلام مرة كل بضعة أشهر (مرة في السنة لواحدة منهنّ).[3] قالت البرلمانيات العراقيات جميعًا أنه لديهنّ فريق إعلامي متخصص – اعتبرت أكثريتهنّ (85 في المئة) أنّ هذا أمر حيويّ، وقال بعضهنّ إنّ هذا أمر مفيد نوعًا ما (15 في المئة).[3]

مقارنة البرلمانيات العراقيات مع البرلمانيات في المنطقة

يمكن المقارنة بين حالة البرلمانيات العراقيات وبرلمانيات نساء أخريات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. فمعظم البرلمانيات في المنطقة قد كان لهنّ **أثر على الأجندة التشريعية من خلال عمل اللجان والتفاني من أجل قضايا المرأة**؛ فقد قمن بصياغة التشريعات وإقرارها وساهمن في النقاشات البرلمانية. كما **تؤثر أكثريتهنّ على المفاهيم العامة للنساء القياديات**، بدرجات متفاوتة. وهنّ يفهمن **أهمية التفاعل مع الناخبين والمحافظة على التواصل مع مجتمعاتهنّ**. وتختبر نساء برلمانيات كثيرات في العالم العربي فرصًا وتحديات مماثلة لتلك التي تختبرها البرلمانيات العراقيات.

في بعض البلدان، تشارك برلمانيات في القيادة وفي أدوار خاصة بصنع القرار أكثر من البرلمانيات العراقيات. وفي مقابلة أجريت في العام 2010 مع البرلمانية الكويتية السابقة السيدة رولى دشتي، تطرّقت إلى دور المرأة بارز في اللجان: "فالبرلمانيون الذكور راحوا يشتكون من أنّ النساء يسيطرن على اللجان"، لأنّ في كل لجنة أساسية: المالية، التشريعة، الشؤون الخارجية، الصحة، لجنة التربية– كان هناك امرأة عضو واحدة على الأقل."[37] وقد حضرت البرلمانيات الكويتيات الأربع 80 في المئة تقريبًا من اللجان، لأنّهنّ قمن بالتعبئة وتمّ اختيارهنّ للجان متعددة، بما في ذلك امرأتان ترأستا لجنتين. وكان على البرلمانيين الذكور أن يتفاوضوا مع البرلمانيات الإناث ليترأسوا اللجان، لأنهّ ترؤس امرأة للجنة كان ينظر له أنه أمرًا مخجلا.

التحالفات أوالتكتلات النسائية تعتبر هامّة بالنسبة إلى البرلمانيات العراقيات والبرلمانيات في المنطقة. **في بلدان كثيرة تحالفات نسائية غير رسمية، ولكن بلدانًا قليلة حوّلت التكتلات النسائية إلى تكتلات رسمية.** ليبيا مثلاً شكّلت كتلة نسائية عبر الأحزاب في بداية العام 2013.[38] وإنّ التكتلات النسائية في البرلمانات عبر العالم تعتبَر موارد مفيدة لتقدّم مسائل المرأة. ففي البرلمان المصري ما قبل الثورة، كان عدد النساء قليلاً مما لايسمح بتشكيّل تحالف. كما أنّ بلدانًا كثيرة في المنطقة تواجه هجمات على قوانين متعلقة بالمرأة، لا سيما في بلدان تسيطر على برلماناتها الأحزاب الإسلامية. **وقد ناقشت بعض البلدان، بما فيها العراق، والمغرب، وتونس، (أو هي في صدد مناقشة) رفع التحفّظات على الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية سيداو.**

ساهمت البرلمانية اللبنانية السيدة نائلة معوّض في صياغة قوانين برلمانية توسّع الحقوق الاجتماعية للمرأة: "فالمرأة اللبنانية المتزوجة من رجل غير لبناني لا تستطيع أن تنقل مكاسبها الاجتماعية إلى عائلتها (أولادها وزوجها) من دون القانون الذي دفعت باعتماده في البرلمان. كما أننا منحنا المرأة الحق بالسفر من دون إذن زوجها، ومن فتح مؤسسة تجارية من دون موافقة خطية من زوجها، وللمرأة الآن الحق في حمل جواز سفر خاص بها ومنفصل عن جواز سفر زوجها و/أو أولادها."[39] **تولّت برلمانيات من المنطقة وبرلمانيات عراقيات صياغة والتصديق على تشريعات تساعد المرأة.**

بالنسبة إلى الإنجازات والمفاهيم، قالت البرلمانية المغربية مباركة بو عيدة إنّ إنجازها الأكبر تمثّل في أنّها لم تعامَل بصورة مختلفة من زملائها الذكور لأنّهم قالو "إنّها انتُخبت تمامًا كرجل. ونعم، إنّهم يتقبّلونني أكثر بكثير."[40] انتُخبت بو عيدة خارج نظام الكوتا النسائية، وهو نظام تمثيل نسبي.[41] **فأنظمة الكوتا المختلفة تؤثر على الصورة التي يكوّنها الزملاء والناس عن البرلمانيات اللواتي انتخبن بنظام كوتا.** فقد قالت بعض البرلمانيات العراقيات إنّهنّ يشعرن باحترام أقلّ من الزملاء الرجال لأنّهنّ كسبن مقاعدهنّ بفضل الكوتا.

وقد عبّرت البرلمانيات العراقيات وبرلمانيات المنطقة عن شعورهنّ بالإحباط تجاه عجزهنّ عن أداء واجباتهنّ وتقديم الخدمات الضرورية للناخبين. وبالرغم من هكذا صعوبات، أقرّت البرلمانيات النساء بأهمية تشارك عملهنّ وتجاربهنّ مع الناخبين لزيادة التواصل والتفاهم، حسب ما قالت البرلمانية الكويتية السابقة السيدة رولى دشتي، "من المبكر بعد ستة أشهر فقط أن نحدّد مدى مساهمة المرأة كبرلمانية في تقدم المجتمع، ولكن أعتقد أنّنا نسير في الاتجاه الصحيح."[42] **ويمكن قول الأمر نفسه عن البرلمانيات العراقيات اللواتي لم يحظين إلاّ بوقت محدود في البرلمان لتحقيق أهدافهنّ كلها.**

العوائق في البرلمان وخارجه

فيما نجحت البرلمانيات العراقيات، خلال فترة ولايتهنّ في البرلمان، **في إحداث التغير في السياسات بعدد من الطرق، فقد واجهن أيضًا عوائق متعددة تحدّ من فعاليتهنّ ونجاحهنّ.** وتشير برلمانيات عراقيات وبرلمانيات كثيرات من المنطقة إلى مشاكل متعلقة بالبرلمانات التي يسيطر عليها الذكور، ونفوذ الأحزاب السياسية، والمفاهيم السلبية بخصوص النساء القياديات، كتحديات بارزة. فالبرلمانيات عبر المنطقة يواجهن هذه العوائق من خلال تشكيل تحالفات وائتلافات، باستخدام وسائل الإعلام لتشارك جداول أعمالهن (أجنداتهن)، وتنفيذ التشريعات والاتفاقيات الدولية الخاصة بقضايا المرأة.

واجهت البرلمانيات العراقيات الكثير من التحديات، لا سيما غياب التأثير وغياب الدعم – في العام 2011، **قالت 71 في المئة منهنّ إنّ إنجاز الأمور في البرلمان كان أمرًا مليئًا بالتحديات** واعتبرت 29 في المئة أنّ التحديات كانت نوعًا ما كبيرة.[2] قلن إنّ الجانب الأكثر تحدّيًا بشأن البرلمان تمثّل في فرصة التأثير على

السياسات (59 في المئة). وقالت 35 في المئة إنّه اهتمام الناخبين والدعم أو التمويل، و24 في المئة قلن إنه التنظيم، و18 في المئة كان بخصوص التدريب.[2] **وفي العام 2013، قالت البرلمانيات العراقيات مجدّدًا أنّ العجز عن التأثير أو إقرار التشريعات كان التحدي الأكبر في العمل بالبرلمان.** ورتّبن التحديات الأخرى بحسب الصعوبة كما يلي: عدم التمكن من التأثير على السياسات/إقرار التشريعات، غياب التنظيم، عدم القدرة على خدمة الناخبين، العقد السياسية، نقص المعلومات والبيانات/ العجز عن المساهمة في عمل اللجان، وأخيرًا العجز عن التعاون مع الزملاء.[3]

إلى جانب كل هذه التحديات، **تواجه النساء والبرلمانيات في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا وضعًا متفاقما من انعدام الأمن السياسي والاقتصادي والجسدي كنتيجة للتغيرات الحاصلة في المنطقة.** والآن بات عدد النساء اللواتي هنّ في سدة البرلمان أقلّ في بلدان كثيرة وعدد النساء في االمراكز القيادية والحكومية أيضًا أقلّ، كما ورد سابقًا. وتعمل برلمانيات كثيرات على تخطّي هذه العوائق وعوائق أخرى للارتقاء بوضع المرأة وحقوقها.

البرلمان كساحة يسيطر عليها الذكور

أشارت معظم البرلمانيات النساء إلى **أنّ سيطرة الذكور على البرلمانات، تعرقل فرص المرأة في التقدم.** فغالبًا العمليات البرلمانية والبرلمانيون الذكور يستبعدون المرأة من عمليات صنع القرار، وبرلمانات كثيرة في المنطقة تنقصها لجان خاصة بشؤون المرأة. ومع أنّ الكوتا النسائية موجودة في برلمانات كثيرة، فهي تبقى غير كافية لتمكين البرلمانيات فعلاً، واللواتي تنقصهنّ الفرص التي يحظى بها البرلمانيون الرجال. فإنّ استخدام، أو ربما سوء استخدام، الدين يمكن أن يساهم أيضًا في استمرارية البرلمانات التي يسيطر عليها الذكور. **لا يحظى البرلمانيون والبرلمانيات بالفرص نفسها للتقدم أو القيادة في البرلمان،** بحسب 69 في المئة من البرلمانيات العراقيات؛ وقالت 23 في المئة منهنّ إنّهنّ حظين نوعًا ما بالفرص نفسها.[3] وقالت أكثريتهنّ أنّ السبب الأساسي للمعاملة المختلفة يكمن في أنّ الرجال يلقون احترامًا أكبر. وقد رتّبت البرلمانيات العراقيات الأسباب بحسب قابليتها للحياة كما يلي: الرجال يلقون احترامًا أكبر، الرجال واثقون أكثر، النساء واثقات أكثر، ولا فرق بين البرلمانيين الذكور والبرلمانيات الإناث.[3]

ندى الجبوري

الجبهة العراقية للحوار الوطني

تعتقد الجبوري أنّ الحكومة يمكن أن تستفيد من الكوتا النسائية للمراكز القيادية. في الوقت الحاضر، "**إن كانت النساء حاضرات في مراكز صنع القرار، فذلك لمسائل متصلة بالمرأة**" **فقط.** فدمج المزيد من النساء في أدوار صنع القرار يستلزم تشريعات؛ **فالنساء يحرَمْن من المشاركة السياسية** "**لأنّ المجتمع ذكوري والثقافة ضيّقة العقلية**". وتعتبر أنّ المرأة في البرلمان تستطيع أن تكون أكثر فعالية إذا تناوبت مع الرجل على رئاسة اللجان والتكتلات. ومع تمثيل متزايد، تشعر بأنّ **المفاهيم العراقية للنساء القياديات يمكن أن تتحسّن من خلال إظهار الإثبات على أعمالهنّ، وكفاءتهنّ، ومشاركتهنّ.** وهي تهدف إلى أن تكون قائدة في مجال صنع القرار الخاص بالمساواة بين الجنسين مع أثر على هكذا مسائل كمشاريع الخدمات، وقوانين التقاعد، والضمان الاجتماعي.

معظم العمليات التشريعية تتخطّى المرأة لأنّ المرأة نادرًا ما تحتلّ مواقع قيادية ولأنّ عمليات الصياغة تعود للجان متخصصة غالبًا ما يهمَّش فيها صوت المرأة. وللعراق بنية (شبيهة ببلدان أخرى في المنطقة) تناقَش فيها مشاريع التشريعات ضمن كتل سياسية محددة حيث يقوم حزب ما أو زعيم تحالف ما باتخاذ القرارات؛ ونادرًا ما يتمّ إشراك النساء في هذه النقاشات. وبما أنّ هذه المناقشات تجري خلف أبواب مغلقة، تجد النساء صعوبة في معرفة التفاصيل الخاصة بصياغة التشريعات. وإنّ أكثرية القرارات التشريعية تأتي من مواقع تنفيذية.

كما أنّ البرلمانيات لا تتمّ استشارتهنّ حول القضايا – فقد قالت 64 في المئة من البرلمانيات العراقيات قد حصل معهن ذلك؛ و48 في المئة أنّهنّ يتمّ تحدّيهنّ كنساء؛ و28 في المئة أنّهنّ يتمّ تجاهلهنّ في صنع القرار؛ و24 في المئة يشعرن بأنّهنّ مهمّشات.[1] ولاحقًا في العام 2011، **أفادت البرلمانيات العراقيات بأنّ بعض التحسّن حصل في التحديات التي يواجهنها:** قالت 59 في المئة إنّهنّ لا تتمّ استشارتهنّ حول القضايا؛ و53 في المئة يتمّ تجاهلهنّ في صنع القرار؛ و41 في المئة يتمّ تحدّيهنّ كنساء؛ و12 في المئة قلن أنّهنّ يشعرن بأنّ شعورهنّ بالتهميش هو التحدي الأكبر لهنّ كبرلمانيات.[2] ولكن نسبة النساء اللواتي يتمّ تجاهلهنّ في صنع القرار قد ارتفع قليلاً. بالتالي، **تشعر نصف البرلمانيات العراقيات تقريبًا بمواجهة تحدٍّ لكونهنّ نساء.**[1]

بينما تعتبَر البرلمانيات جاهزات رسميًّا تمامًا كالرجال إلاّ أنّه تنقصهنّ ثقافة التشبيك السياسي الذي يتمتع به الرجال. والبرلمانيات لا يحظين بفرص مناسبة للتشبيك وبالتالي التقدم. على سبيل المثال، **إنّ البرلمانيات العراقيات الـ 82 الحاليات لم يتمكنّ من الالتقاء معًا** في مكان واحد في السنوات الماضية.

البرلمانات يسيطر عليها الذكور لأنّ **الكثير من البرلمانات العربية تنقصها "لجان للمرأة"، أو وزارات أو تحالفات لتأمين التنسيق حول شؤون المرأة ودعم برلمانيات أخريات.** أمّا وزارات المرأة الموجودة تأثيرها قليل، كما هي الحال في العراق وتونس. فالقضايا التي تم رفعها من قبل هذه الوزارات غالبًا ما توضَع جانبًا،

وكذلك أعضاؤها – فهذه الوزارات لا تحظى بالتمويل الكافي ولا بعدد الموظّفين الكافي عادة. كما أنّ البرلمانيات غالبًا ما يعطين أدوارًا في مجالات "شؤون المرأة" فقط، أو "مسائل مرنة" أخرى.

من شأن أنظمة الكوتا البرلمانية أن تساعد المرأة البرلمانية على تخطّي بعض العوائق المتصلة بالسيطرة الذكورية في البرلمان. ولكن غالبًا ما تعتبَر أنظمة الكوتا النسائية "كواجهات تجميلية" أي أنّها مصمّمة فقط لعرض صورة إيجابية ولكن من دون السماح السياسي للمرأة باستخدام المقاعد المخصصة للمرأة لإحداث التغيير. ويعتبر البعض أن الكوتا المخصصة للنساء العراقيات مفروضة من أفكار غربية. فمعظم البرلمانيات العراقيات هنّ في البرلمان بفضل الكوتا البرلمانية، **ومع أنّ نظام الكوتا له شوائبه، تحترم البرلمانيات العراقيات هذا النظام.** فأنظمة الكوتا يجب أن تكون مصمّمة جيّدًا، ومنفّذة بشكل جيد، أن تكون فعالة بشكل مؤقت. وفيما أن أنظمة الكوتا غير كافية لوحدها، فهي تبقى ضروريّة لضمان حصول المرأة على فرصة اعتماد مشاركة سياسية في المقام الأول.

على سبيل المثال، مع أنّ الدستور المغربي يمنح حوالى 20 في المئة من المقاعد للنساء، فإنه ما من امرأة تترأس أيّ كتلة سياسية أو لجنة، ما يحدّ دور المرأة في صياغة التشريعات. **وبالرغم من وجود كوتا برلمانية في العراق، لم تحصل تغيرات بارزة في الأدوار القيادية النسائية.** والكوتا التي كانت معتمدة في مصر قبل الثورة لم تستلزم قيام المرأة بحملات، فعندما أُلغيت الكوتا في ظلّ الحكومة الجديدة، لم تحظ المرشّحات النساء بالكثير من الدعم الانتخابي أو الخبرة في إدارة الحملات. وفي تونس، ساعد نظام "لائحة السحاب: النساء والرجال المرشحين تظهر بالتناوب" النساء على الربح، ولكنهنّ تلقين أقلّ قدر من المساعدة من أحزابهنّ في الترويج لحملاتهنّ أو تقديم التدريب التقني.

وتساهم سيطرة الذكور وتقاليد ثقافية أخرى، وأعراف، وتفسيرات دينية في زيادة العراقيل أمام المرأة في البرلمان. فالمجتمع العربي الذكوري يحدّ من الفرص السياسية للمرأة واحتمال توليها مراكز قيادية. ويعتقد الرجال أحيانًا أنّ وجود المرأة في البرلمان يخفف من سلطة الرجل وسيطرته. كما أنّ الأيديولوجيات

سعاد النجفي

ائتلاف دولة القانون

قالت النجفي إنّ الكوتا البرلمانية القائمة لم تغيّر شيئًا في المفاهيم العراقية للمرأة، لأنّ **العملية التشريعية والإدارية تعتمد على الانتماء الحزبي، ما يخفي مساهمات المرأة ويحدّ من احتمال العمل معًا لحلّ المسائل.** كما أنّ معظم التكتلات مرتكزة على القضايا؛ "**تعمل النساء على تشكيل تكتلات نسائية لكنّها ليست فعالة لأنّهنّ لا يستطعن الابتعاد عن أحزابهنّ.**" وتعتقد أنّ المرأة يجب أن تكون قادرة على الحصول على المزيد من الأدوار القيادية في الحكومة، ولكن الأحزاب السياسية تعيّن الرجال الذين تعتبر أنّهم سيتحلّون بالتأثير الأكبر بدلاً من تعيين من هم الأكثر كفاءة. وهي تقوم بزيارات ميدانية إلى قبائل وأسَر لتصغي إلى اقتراحات الناخبين ومشاكلهم. وتأمل بأن تؤمن حكومة وحدة وطنية في العراق صون حقوق الإنسان وأدوارًا قيادية للمرأة من خلال الجهود التي تبذلها النساء

كالأصولية الإسلامية **وبروز الحكومات الإسلامية أدّت إلى تهميش أكبر وصعّبت على المرأة البرلمانية الوصول إلى مراكز قيادية** وزادت من سيطرة الذكور. وأثّرت التغيرات السياسية الناجمة عن بروز الأصولية الإسلامية سلبًا على مشاركة المرأة، لا سيما في مصر وتونس.

دور تأثير الحزب

تؤدّي الأحزاب السياسية دورًا بارزًا في توفير الفرص والتحديات للمرأة البرلمانية. وهكذا تحديات تتعلق بإقصاء المرأة عن مراكز القيادة وصنع القرار، وقيود النزاع بين الأحزاب والولاء لأجندة الحزب، وأثر اللوائح الحزبية على مراكز النساء.

قالت البرلمانيات العراقيات إنّ الأحزاب السياسية تقدّم للبرلمانيات أرضية ومجموعة من المناصب (43 في المئة)، شبكة من الزملاء الذين يقدمون الاحترام لهنّ (36 في المئة)، فرصة للتقدم (29 في المئة)، والتعليم/التدريب (14 في المئة).[3] **كما أشرن إلى أنّ 40 في المئة فقط منهنّ تلقين المساعدة من حزبهنّ فتعلّمن كيف يتقدّمن في البرلمان.**[1] وقالت أكثرية البرلمانيات العراقيات (73 في المئة) إنّ حزبهنّ يوجّههنّ ولكنهنّ يقرّرن مواقفهنّ، وأكثر من نصفهن أفدن بأنّ الحزب ليس له أيّ أثر على أعمالهنّ بينما قالت 33 في المئة منهنّ إنّ الحزب يؤثّر إلى حدّ كبير على أعمالهنّ.[3]

عندما سُئلت البرلمانيات العراقيات عن علاقاتهنّ بأحزابهنّ، تحدّثن عن تفاعلات إيجابية إلى حدّ كبير: قالت 88 في المئة منهنّ إنّهنّ مدعوات للتعبير عن آرائهنّ؛ ربما بشكل أكبر، **88 في المئة من البرلمانيات العراقيات قلن إنّ أحزابهنّ تأخذ آراءهنّ بعين الاعتبار**؛ وتشارك 82 في المئة في اجتماعات الحزب. وبالرغم من ذلك، قالت 59 في المئة فقط إنّهنّ يشعرن بأنّ لهنّ تأثيرًا على حزبهنّ.[2] وتشير معظم البرلمانيات العراقيات (62 في المئة) إلى أنّ الرجال يتلقون معاملة تفضيلية ضمن الأحزاب؛ 23 في المئة قلن إنّ النساء يحصلن على معاملة تفضيلية؛ و15 في المئة قلن إنّ الرجال والنساء يعامَلْن بالتساوي.[3]

تقدّم الأحزاب السياسية، نظريًّا، الفرص للنساء البرلمانيات ليصلن إلى مراكز صنع القرار، ولكن معظم الأحزاب ليس فيها نساء في مراكز القيادة، غالبًا كنتيجة للتمييز ضدّ المشاركة السياسية للمرأة. وفيما تعتقد معظم النساء أنّهنّ يجب أن يشاركن في حزب سياسي لينجحن في البرلمان ويحصلن على مراكز صنع قرار، **غالبًا ما تستبعَد النساء البرلمانيات من بعض الوظائف ضمن أحزابهنّ السياسية حتى.** وغالبًا ما يرتكز التقدّم صعودًا على التقرّب من قيادة الحزب ولا على الخبرة. ومع أنّ الأحزاب تتضمن نساء في عضويتها، فهي نادرًا ما تدعو المرأة للمشاركة في صنع القرار – أو تسمح لها بذلك.

وتأتي التحديات أيضًا من ضعف الميدان السياسي والقيم المؤسسية الموروثة من ثقافة غير ديمقراطية. على سبيل المثال، لم تكن المرأة قادرة في الماضي على المشاركة على مستوى صنع القرار، ما ولّد عوائق أمام المرأة في تكوين خبرات سياسية. والعراق تنقصه مؤسسات في الأحزاب السياسية تدعم المرأة، وينقصها أيضًا البحث الكافي لإرساء قيادة نسائية أو لدفع المرأة للترشّح. إضافة إلى ذلك، للعراق تجربة محدودة مع الأحزاب السياسية، كما هي الحال في بلدان كثيرة في المنطقة، ولا تُشَجَّع هذه الأحزاب السياسية على تضمين المرأة في قيادتها. بالتالي، **الأحزاب السياسية يبدو أنّها تهمّش البرلمانيات النساء وتدعمهنّ في الوقت نفسه.**

ويكمن التحدّي الآخر في النزاعات بين الأحزاب السياسية التي تصعّب على البرلمانيات العمل معًا. **فهكذا انقسامات بين الأحزاب أثّرت سلبًا على الفرص والإنجازات الخاصة بالبرلمانيين بشأن قضايا المرأة.** كما تعاني البرلمانيات أيضًا صعوبة في العمل كصانعات سلام عندما تكون أحزابهنّ السياسية أطرافًا في النزاع. وتبرز إشكالية للبرلمانيات في إبعاد أنفسهنّ عن أحزابهنّ ليشاركن في مشاريع أو تحرّكات سلمية. ومهما يكن من أمر، قالت أكثرية البرلمانيات العراقيات (85 في المئة) إنّهنّ من المرجح أن يعملن مع برلمانيين من أحزاب أخرى، بينما قالت الأخريات إنّهنّ قد يرغبن في العمل مع برلمانيين من أحزاب أخرى.[3]

من الصعب تشكيل تكتلات نسائية لأنّ البرلمانيات يتوقَّع منهنّ تطبيق أجندة حزبهنّ. فالأحزاب قد تهمّش البرلمانيين الذين يعالجون حقوق المرأة، باتّهامهم بعدم تمثيل الحزب. ويشير بعض البرلمانيين إلى المنافسة ما بين البرلمانيات التي أوجدتها الأحزاب، ما صعّب على النساء العمل معًا. ويبرز **توتّر في العمل ضمن الحزب والعمل مع برلمانيات من خارج الحزب** – ويشير بعض البرلمانيين إلى أنّ المحافظة على علاقات جيّدة مع الحزب هو أمر أكثر أهمية لا سيما بفعل الفرص القيادية. بالتالي، يكون التحدي الخاص بالتوسّط لتأثير الحزب كبيرًا.

يؤثر وجود النساء على اللوائح الحزبية أيضًا على احتمال وصولهنّ إلى القيادة. ففيما تشترط بعض البلدان وضع نساء على لوائح الأحزاب بطريقة معيّنة، لا ترد هكذا شروط في لوائح حزبية أخرى. بالتالي، تضع بعض الأحزاب النساء في أسفل لوائحها. فقد دافع بعض البرلمانيين من أجل لوائح انتخابية نسائية حصرًا وأفاد آخرون بأنّ وضع نساء في اللوائح كافٍ لدعم المرشّحات النساء. ففي البصرة، في العراق، برزت لائحة نسائية حصرية لانتخابات المحافظة في نيسان/أبريل 2013، لكنّ هؤلاء المرشّحات لم يحصلن على أيّ أصوات. كما يشهد العراق مشروع اعتماد لائحة انتخابية نسائية لكنّه يواجه عوائق مثل سيطرة الأحزاب السياسية والموارد المالية المحدودة.

هدى سجاد

برلمانية

ائتلاف دولة القانون

ذكرت السيدة هدى سجاد: أصبحت مشاركة المرأة في مواقع صنع القرار حيث أصبح هذا الموضوع مؤشرا الى مدى تقدم الحياة الديمقراطية في المجتمعات وان العديد من دول العالم قد اهتمت بهذا الموضوع وانشأت على اثرها العديد من الهيئات والمؤسسات النسوية الحكومية منها وغير الحكومية والتي تدعي للمطالبة بحقوق المرأة وانتشالها من العنف والتهميش الذي عانته المرأة في دول مختلفة.

بفعل العوائق الناتجة من نفوذ الأحزاب، **ينبغي على البرلمانيات أن يعبّئن القوى ضمن أحزابهنّ**. فعلى البرلمانيات أن ينشطن في حزبهنّ، ويفرضن أنفسهنّ في القيادة الحزبية، ويدفعن باتجاه وجود لهنّ، ويتنافسن على مراكز قيادية. وعليهنّ أن يخضن معارك ضمن أحزابهنّ لإحداث تغيير في البرلمان.

المفاهيم العامة للنساء القياديات

إلى جانب التحديات التي تواجهها البرلمانيات داخل البرلمان من جانب زملائهنّ الذكور والأحزاب السياسية، فإنهن يواجهن عوائق تنشأ من المواقف العامة حيال النساء القياديات. فغالبًا ما ينظَر إلى البرلمانيات بأنّهنّ أقلّ قدرةً من البرلمانيين الذكور، بفعل الثقافة والتقاليد أو بسبب تأثير الإعلام.

في برلمانات كثيرة في المنطقة، **تعامَل البرلمانيات كأنّهنّ لسن قادرات كلّيًّا ويحصلن عادةً على مراكز رمزية**، إن حصلن على أيّ مركز. وتستبعَد البرلمانيات أحيانًا من عمليات صنع القرار والعمليات التشريعية لأنّهنّ يعتبَرن أقلّ كفاءة من زملائهنّ الذكور. وإنّ الثقافة والأيديولوجيا تقنعان بعض الأفراد بأنّ المرأة لا تتمتع بالقدرة أو الطاقة الضرورية للنجاح في العمل في الساحة السياسية. **فالثقافات القامعة والتقليدية التي تنظر إلى المرأة بأنّها أقلّ قدرة هي أيضًا يجب أن تُلام على غياب المرأة عن المراكز القيادية**. بوجود مفاهيم تقليدية في مجتمعات ذكورية، قد لا يدعم الناخبون المرأة في السياسة. كما أنّ الناخبات الإناث قد لا يدعمن بالضرورة المرشّحات الإناث لأنّ البعض يقول إنّ المنطقة تنقصها ثقافة المرأة الداعمة للمرأة. وفي الانتخابات الأخيرة في العراق، صوتت النساء للرجال أكثر ممّا صوّتن للنساء. وأفادت البرلمانيات بأنّهنّ يتحتم عليهنّ إثبات أنفسهنّ وقدراتهنّ ليكسبن المزيد من الاحترام.

بعض التفسيرات للدين قد تقيّد مشاركة المرأة أيضًا، التي تتفاوت بين المجتمعات. ففيما يفسّر البعض نظرة الإسلام بأنه داعم لحقوق المرأة، يرى بعض البرلمانيين أن جماعاتهم اتبعت تفسيرات تعارض مشاركة المرأة السياسية. وقد ناقش البرلمانيون من الجماعات الريفية أو القبلية صعوبة اكتساب دعم الناخبين – فالبعض

حظى بدعم العائلة التي شجّعت حملة المرشّحة؛ بينما واجهت مرشّحات أخريات معارضة من جانب أعضاء من عائلاتهنّ لمشاركتهنّ.

ينبغي على البرلمانيات أن يكافحن أيضًا الصورة النمطية التي تعرضها وسائل الإعلام عن المرأة. **فالإعلام غالبًا ما يعرض المرأة بطرق تقليدية تهمّش أدوار المرأة وتؤثر سلبًا على ارتقاء المرأة.** إضافة إلى ذلك، الإعلام يهاجم البرلمانيات النساء أحيانًا لافتقارهنّ إلى الخبرة السياسية، ويظهر البرلمانيات اللواتي يناقشن قضايا المرأة في الإعلام بأنّهنّ طائفيات ويظهر البرلمانيات كقادة بدون فعالية. بالتالي، إن استخدام وسائل الإعلام يطرح تحديات متعددة للبرلمانيات اللواتي يحاولن التشديد على القضايا أو تشارك رسائلهنّ. وفي بلدان متعددة، العلاقات ضعيفة بين البرلمانيين ووسائل الإعلام؛ فالإعلام غالبًا ما يلقي اللوم على البرلمان للمشاكل الحاصلة في الحكومة. وقال البعض إنّ الوضع بالنسبة إلى البرلمانيات يسوء إذا حاولن الدفاع عن أنفسهنّ – إذ يعتبَر البرلمانيون كاذبين إذا ظهروا في الإعلام كثيرًا.

بالرغم من هذه المفاهيم السلبية للقادة النساء، يحتفظ الناس ببعض الصور المنمّطة الإيجابية عن النساء القادة. فالبعض يعتقد أنّ البرلمانيات النساء يقدّمن آراءًا مختلفة (وقيّمة) أكثر من آراء البرلمانيين الرجال وأنّ النساء أقلّ فسادًا بصورة عامة من الرجال. **لقد تحسّنت المفاهيم العامة للنساء القياديات نوعًا ما على أثر التغيرات الحاصلة في المنطقة لأنّ المزيد من أصوات النساء بات مقبولاً الآن.** النساء قادرات الآن على التعبير عن أنفسهنّ وتشارك آرائهنّ، وأحيانًا للمرة الأولى. وقد حسّن هذا التغير ثقة بعض البرلمانيات، ما حسّن أداءهنّ وقدرتهنّ على القيادة. كما أنّ المزيد من حرية الإعلام كنتيجة للتغيرات الإقليمية، يسمح للبرلمانيات باستخدام الإعلام للترويج لأجنداتهنّ والتواصل مع ناخبيهنّ. بالوصول الأفضل إلى إعلام أكثر حرية في معظم البلدان، بات البرلمانيون قادرين على مكافحة الصورة النمطية والمطالبة بالمساواة للمرأة.

التكتلات النسائية هي من أفضل الآليات لدعم المرأة والضغط على الحكومة.

كيف تواجه النساء العوائق

مع أنّ البرلمانيات يواجهن عوائق متعددة في البرلمان وفي أماكن أخرى، **فهنّ يطبّقن عددًا من الاستراتيجيات لمواجهة هكذا عوائق.** تشكّل النساء تحالفات مع نساء أخريات، ورجال، ومنظمات المجتمع المدني، والزعماء الدينيين، وآخرين لتحسين فعاليتهنّ. إنّهنّ يستخدمن الإعلام أيضًا لمكافحة الصور النمطية السلبية والمفاهيم الخاطئة عن النساء القياديات. إضافة إلى ذلك، تعمل البرلمانيات على تعديل التشريعات القائمة، واعتماد تشريعات جديدة، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية لتحسين وضع حقوق المرأة. بصورة خاصة،

شلير عزيز

التحالف الكردستاني

تعمل السيدة عزيز بأفضل ما يمكن عندما تعمل مع أعضاء آخرين من الحزب، بما أنّهم يؤمنون جميعًا بأهداف الحزب، التي تتضمن دعم المرأة بتشريع مؤيّد.

هي **تؤيّد تنفيذ كوتا نسائية للمراكز القيادية، ربما من جانب تكتلات نسائية ومنظمات مجتمع مدني.** كما تودّ أن **ترى تكتلاً نسائيًا أكثر فعالية في البرلمان العراقي، إذ إنّ البرلمان الحالي يعاني "غيابًا في تقارب الأفكار والآراء حول البرنامج."** وهي تشعر بأنّ نساء قليلات موجودات في الحكومة لأنّ البرلمانيين يتمسّكون بمواقفهم، ما لا يفسح المجال أمام مرشّحين جدد – من بينهم نساء – ليخرقوا الساحة السياسية. فمراكز سياسية كثيرة تعيَّن ليس انطلاقًا من الخبرة بل على أساس الانتماء الحزبي أو أي انتماء آخر؛ **فمعظم النساء في الحكومة ينقصهنّ الواسطة أو المعارف للحصول على هكذا مراكز.** تتفاعل السيدة عزيز مع ناخبيها من خلال صفحة الفايسبوك الخاصة بمكتبها وكذلك الزيارات

حققت البرلمانيات العراقيات ما يلي لمواجهة التحديات التي تصادفهنّ في البرلمان: 36 في المئة ناقشن القضايا في الإعلام؛ 36 في المئة تفاوضن مع زعماء الأحزاب؛ 21 في المئة شكّلن تحالفات/شبكات خارج أحزابهنّ؛ 14 في المئة تفاوضن مع لجانهنّ، وبرلمانية واحدة شكلت تحالفات/شبكات ضمن حزبها.[3]

تنمية التحالفات داخل البرلمان هي طريقة بارزة لتفعيل عمل المرأة البرلمانية وزيادة فعاليتها في البرلمان. فالتحالفات، سواء أكانت رسمية أم غير رسمية، تشكل الإجراءات الأهمّ التي على البرلمانيات أن يعتمدنها. في العراق وفي بلدان أخرى في المنطقة تحالفات نسائية غير رسمية. فالتحالفات تساعد المرأة البرلمانية في الدفع بالتشريعات؛ من دون تحالفات، من الصعب اعتماد تشريع أو تعديله. إنّ التحالفات النسائية تسهّل التعاون حول قضايا المرأة، وتبقي المرأة على علم بالمسائل السياسية، وتمكّن البرلمانيات الأخريات.

التكتلات النسائية الرسمية هي من أفضل الآليات الكفيلة بدعم المرأة والضغط على الحكومة. فالتكتلات أو الكتل النسائية يصعب إرساؤها بسبب التحديات الكثيرة المتعلقة بالتنسيق، والالتزام، والتواصل، والإرادة السياسية. فحيث شكلت البرلمانات تكتلات نسائية، أصبحت وسائل فعلية للتصرف. وحاولت بلدان كثيرة في المنطقة بما فيها العراق تشكيل تكتلات نسائية. وشكلت برلمانيات في الجزائر تكتلاً نسائيًا تمكّن من الدفع من أجل اعتماد كوتا نسائية داخل الأحزاب السياسية. وأمّن التكتل النسائي في الأردن فرصة للبرلمانيات النساء لتحقيق بعض الأهداف المشتركة. **ولكن الأحزاب التي تقتصر عضويتها على النساء قد تهمّش الزملاء الذكور ولا تساعد على تحقيق الأهداف.** وفيما قد تشكَّل الأحزاب النسائية بكل إرادة طيبة، نادرًا ما تستطيع أن تحقق تغييرًا تاريخيًّا.

سجّلت التحالفات النسائية فعالية وسهولة في الإنشاء في بعض البرلمانات. فالتحالفات المرتكزة على القضايا تكون فعالة بصورة خاصة في جمع البرلمانيين – **الاتحاد حول قضية مشتركة أمر ضروري كخطوة أولية في تطوير التحالفات مع النساء البرلمانيات.** فبالرغم من الاختلافات في الأحزاب السياسية، أو الكتل، أو

الأيديولوجيات، فإن البرلمانيات ينسّقن حول مسائل لتنفيذ استراتيجيات واعتماد تشريعات. فالتحالفات ضمن البرلمان تساعد البرلمانيات على التقدم أكثر والارتقاء بطموحات نساء أخريات في الحلقة السياسية. **وتتضمن هكذا تحالفات ليس النساء فحسب بل البرلمانيين الذكور أيضًا، ومنظمات المجتمع المدني، ووسائل الإعلام، وو رجال الدين ، وغيرهم.**

إضافة إلى تشكيل تحالفات نسائية، **تعمل البرلمانيات على إنشاء تحالفات مع زملائهنّ الذكور في البرلمان** لتحقيق أهدافهنّ. فالمدافعون الذكور عن حقوق المرأة داخل البرلمان يؤدون دورًا بارزًا كوسيلة لتكوين رابط بين المرأة والرجل. وبغض النظر عن الحزب السياسي، باستطاعة البرلمانيين الذكور أن يشكلوا حلفاء، وهذا ما شهدته بلدان كثيرة من المنطقة. فالعمل مع الرجال والنساء أمر حيوي للبرلمانيات النساء لكي يحدّدن الفرص المحتملة.

إلى جانب تشكيل تحالفات داخل البرلمان، تفهم البرلمانيات أهمية تشكيل تحالفات مع مجموعات من خارج البرلمان أيضًا، مثل منظمات المجتمع المدني والزعماء الدينيين. **فمنظمات المجتمع المدني تمثل شريك ضروري من خارج البرلمان بإمكانها أن تساعد على تعزيز قضايا المرأة.** فهذه العلاقات التعاونية، كما العمل مع النساء الناشطات والناخبات تساعد البرلمانيات على التوعية بشأن مواضيع ذات صلة. بإمكان منظمات المجتمع المدني أن تساعد النساء على اكتساب الدعم، وتنظيم الحملات، والتظاهرات، إلخ. **كما تعمل البرلمانيات مع قضاة و رجال دين تقدميين لتحسين وضع المرأة.** فرجال الدين يستطيعون أن يساعدوا في مجال الاجتهادات وتفسير الشريعة في ما يتعلق بالتشريعات. في العراق، عملت لجنة المرأة والطفل مع **رجال الدين** على تحديد القوانين التي ترد في دستور البلاد والقانون الجزائي والتي لا تتناسق مع الشريعة وتميّز سلبًا ضدّ المرأة (موضوع يناقَش بتفاصيل أكبر في الصفحة التالية).

تشكّل البرلمانيات أيضًا تحالفات لمعالجة مسائل الناخبين. وهنّ يتعهّدن مع ناخبيهنّ ببناء الثقة والتوسّط بين الناخبين والمسؤولين السياسيين. فبرلمانيون كثر أنشأوا أنظمة متابعة لمعالجة هموم الناخبين. وتركّز البرلمانيات على مسائل تهمّ مجتمعاتهنّ بشكل أساسي؛ بهذه الطريقة، يثبتن أنّهنّ سياسيات فاعلات يمكن أن يحدثن

النساء العراقيات يوصين بإحداث تغييرات على التشريع الحالي لتعزيز إطار حقوق المرأة المنصوص عليها في الدستور العراقي

إن مشروع " المرأة من أجل تشريع منصف" الذي ينفذه المعهد العراقي يهدف إلى تعزيز إطار حقوق المرأة من خلال: تعزيز وتفعيل تشريع أقوى وأكثر فاعلية بشكل يوفر حماية لحقوق المرأة المنصوص عليها في الدستور وبما يتماشى مع أحكام الشريعة والمعايير الدولية لحقوق الإنسان. بدأ المشروع بمراجعة التشريعات العراقية الخاصة بالمرأة لتحديد الفجوات التي تميز على أساس الجندر وحسب ما جاء في الدستور العراقي وما تضمنته مبادئ الشريعة السمحاء والإتفاقيات الدولية التي صادق عليها العراق وبالتشاور مع البرلمان، والسلطة القضائية ومجلس شورى الدولة، ومنظمات المجتمع المدني والخبراء القانونيين.

لقد تم تحديد القوانين التي تحتاج إلى تعديل أو إلغاء أو إلى صياغة فقرات جديدة بناءً على تأثيرها في تراجع الأوضاع الإجتماعية والإقتصادية والمالية والسياسية للمرأة. ولقد إلتقى مسؤولو المشروع بخبراء إقليمين ممن كان لديهم باع في تغيير القوانين المجحفة بحقوق المرأة في بلدانهم، مثل: الجزائر، الأردن، لبنان، وتونس، وذلك بهدف عرض كيفية قيام هذه الدول ببناء توافقات لحشد التأييد وحملات الدعم الشعبي، إضافة إلى إلقاء الضوء على النجاحات في تجاوز الأعراف والتقاليد والمعارضة السياسية للإصلاح.

لقد تم التعاقد مع خبراء مختصين لصياغة مقترحات للقوانين التي تم تحديدها في المشروع، ومن ضمنها أربعة مواد في قانون العقوبات العراقي، وكالتالي:

- تلغى الفقرة (1) من المادة (41) من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 ويعدل تسلسل فقرات المادة في ضوء ذلك. تنص المادة 1على أن بإمكان الرجل معاقبة زوجته.
- يعدل تسلسل الفقرة (2) من المادة (128) من قانون العقوبات رقم 111 لسنة 1969 الى الفقرة (3) منها ، وتضاف اليها فقرة بالتسلسل (2) على الوجه الاتي ( ):- (لا يعد غسل العار باعثا شريفا على ارتكاب الجريمة)
- تعدل المادة (380) من قانون العقوبات لتقرأ على الوجه الاتي :- (كل زوج حرض زوجته على الزنا يعاقب بالحبس وبغرامة لا تقل عن خمسة ملايين دينار ولا تزيد على مائة مليون دينار.
- تعدل المادة (409) من قانون العقوبات لتقرأ على الوجه الاتي :- (من فوجئ بزوجه في حالة تلبسه بالزنا او على فراش واحد مع شريكه فقتلهما او قتل احدهما ، او شرع بقتلهما او شرع بقتل احدهما ،او اعتدى عليهما او على احدهما اعتداءا افضى الى الموت ، او الى عاهة مستديمة ، يعاقب وفق الاتي:

1- بالسجن مدة لا تقل عن عشر سنوات اذا قتلهما او قتل احدهما.

2- بالسجن مدة لا تزيد على سبع سنوات ، اذا شرع بقتلهما او شرع بقتل احدهما ، او اذا اعتدى عليهما او على احدهما اعتداء افضى الى الموت.

3– بالحبس مدة لا تقل عن ثلاث سنوات اذا نتج عن اعتدائه عاهة مستديمة لاحدهما او لكليهما.

كما قام الخبراء بالنظر في قانون الأحوال الشخصية العراقي وقانون العمل، وإقترحوا إلغاء أو تعديل القوانين الخاصة بالزواج، الطلاق، التحرش في موقع العمل، وتوفير ملاذ آمن حكومي للنساء بعد عمر 18 سنة، إلخ.

لقد تم إستخدام لغة بسيطة وقابلة للقراءة في صياغة مسودات القوانين.

كما قاد المعهد العراقي حملات المناصرة في 15 محافظة من محافظات العراق، و تضمنت حملات إعلامية وحملات جمع تواقيع. تهدف هذه الحملة إلى بيان الحاجة لإجراء التعديلات على القوانين المذكورة، وحشد الدعم والضغط على البرلمان.

توصي النساء العراقيات بإجراء تعديلات على التشريعات الحالية من أجل تعزيز إطار منصف لحقوق النساء المنصوص عليها في الدستور.

تغيرًا. وكلّما زاد عدد النساء اللواتي يبرزن فعاليتهنّ، تحسّنت مفاهيم الناس للنساء القياديات.

طريقة أخرى هامة في **تخطّي البرلمانيات العوائق هي استخدام وسائل الإعلام للترويج بفعالية لأجنداتهنّ، وتشارك الرسائل، والتأثير على الرأي العام.** فالبرلمانيات يستفدن إلى حدّ كبير من وسائل الإعلام بفعل قدرة هذه الوسائل على التأثير على الناس. باعتماد مواقف قوية، وإصدار بيانات جريئة، والدفاع عن مسائل هامة، تستطيع البرلمانيات لفت انتباه الإعلام. يعتبر أساسياً أن يتم تحديد ما يجتذب الإعلام وتصميم الرسائل بحسب ذلك. ويجب أن تكون الرسائل واضحة ومركّزة مع هدف محدّد. **المحافظة على التواصل مع الإعلام أمر أساسي – بإمكان البرلمانيات إنشاء مكتب إعلام واتصالات للعمل مع وسائل الإعلام.** كما بإمكان البرلمانيات عقد مؤتمرات صحافية وإصدار بيانات صحافية للإعلان عن الإنجازات حول قضايا المرأة.

تواجه النساء البرلمانيات تحديات أيضًا تتمثل في تنفيذ التشريعات والاتفاقيات الدولية حول قضايا المرأة. فالبرلمانيات يستفدن من أدوارهنّ لدمج أو تعزيز الاتفاقيات الدولية مثل اتفاقية القضاء على جميع أشكال التمييز ضد المرأة (سيداو) وقرار مجلس الأمن رقم 1325 (UNSCR 1325) في بلدانهنّ. وتفهم البرلمانيات أنّه يمكنهنّ **تحدّي حكوماتهنّ لمواجهة التهميش المتزايد للمرأة على أساس اتفاقية سيداو والقرار 1325.** فالجزائر مثلاً أنشأت مجلسًا وطنيًّا للمرأة يعزز الحوار ويجري تقييمات حول كافة المسائل المتعلقة بالمرأة. وفي مصر، سبق ونُفّذت اتفاقية سيداو قبل الثورة وشملت تغيرات في القانون المدني بشأن حضانة المرأة للأولاد، والسنّ القانوني للزواج، وقوانين أخرى ذات صلة جرى تعديلها بفعل تنفيذ اتفاقية سيداو. وقال أحد البرلمانيين إنّ اتفاقية سيداو هي حاليًّا العامل الوحيد الذي يحمي حقوق المرأة في البلاد.

في العام 2012، اعتمد العراق مشروع قانون لإنشاء لجنة وطنية لمكافحة الاتجار بالبشر، وهي مسألة تتطرق إليها المادة 6 من اتفاقية سيداو (رفع العراق مؤخّرًا تحفّظه على المادة 9، التي تتعلق بشؤون الجنسية). كما أنّ البرلمان العراقي في صدد مناقشة مشروع قانون حول الحماية من العنف المنزلي. وفي العراق بدأت منظمات المجتمع المدني حملات للتوعية بشأن قرار مجلس الأمن رقم 1325 وبناء الثقة بين النساء البرلمانيات. ومع أنّ اتفاقيات حقوق الإنسان لا تحظى بصدى محبّذ في العالم العربي، **ما زالت اتفاقية سيداو تمثل الإطار الأفضل والأكثر شمولية لتحقيق المساواة والقضاء على التمييز ضدّ المرأة.** وتعلم البرلمانيات أنّ البرلمان يؤدي دورًا حيويًّا في رصد التشريع وإقراره بشأن القرار 1325، واتفاقية سيداو، واتفاقيات دولية أخرى. كما بإمكان البرلمانيات أن يضعن خطط عمل وطنية حول كيفية تنفيذ قرار مجلس الأمن 1325.

بتول فاروق

برلمانية

ائتلاف دولة القانون

إشارت السيدة بتول فاروق إلى أن هدفها الأولي كبرلمانية هو: متابعة التشريعات: قانون الاحزاب، قوانين المرأة، الضمان الاجتماعي، القوانين الخاصة بالثقافة والاعلام. ووفق سياق إجابتها حول المواضيع الأكثر أهمية من أجل إحداث وقع على البرنامج التشريعي، أجابات: لابد من موافقة اللجنة لأي مقترح يقدم لرئاسة البرلمان، ولابد من إقناع القيادة البرلمانية لوضع المقترح على جدول الأعمال، **وفي سياق إجابتها حول إحداث تأثير ضمن البرنامج الإنتخابي، أكدت على ضرورة تضامن النساء من أجل أي مشروع.**

شاركت برلمانيات من العراق ومن بلدان الشرق الأوسط وشمال أفريقيا في صياغة دساتير وتشريعات جديدة. فالدساتير لا تكفي لتحسين وضع حقوق المرأة، ولكن – تفسير الدساتير ومشاركة البرلمانيين والمتابعة كلها بالأهمية نفسها لا بل أكثر أهمية. **تتولى البرلمانيات صياغة التشريعات وتوفير خارطة طريق لتمكين المرأة.** فالنساء التونسيات أمّنّ حقوقهنّ وبالتالي يسعين الآن إلى المحافظة والبناء عليها مع دستور جديد في البلاد. أمّا المدوّنة المغربية أو قانون الأسرة فتضمنت بعضًا من الإجراءات الأكثر تقدمية حول حقوق المرأة في المنطقة، بما في ذلك رفع السنّ القانوني للزواج، والسماح بتعدد الزوجات فقط عند موافقة الزوجة الأولى، وتحسين حقوق الملكية للمرأة، من بين أمور أخرى. كما تعمل البرلمانيات أيضًا كصانعات سلام في حالات النزاع. فالنساء الجزائريات مثلاً اكتسبن مراكز كثيرة بفعل مشاركتهنّ في بناء السلام.

إلى جانب تشكيل التحالفات داخل البرلمان وخارجه، فهمت البرلمانيات أنّهنّ يملكن أدوات كثيرة من خلال استخدام الإعلام لتشارك الرسائل وتغيير المفاهيم، وتنفيذ التشريعات والاتفاقيات. على سبيل المثال، اقترحت برلمانيات تنفيذ **أنظمة كوتا في كل مكان – الوزارات، والحكومة، والقطاع الخاص، والتعليم، إلخ. – وليس فقط في البرلمان.** كما ناقشن إمكانية توسيع نطاق الوزارات النسائية الحالية القائمة في منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لتأطير سياسات النوع الاجتماعي كسياسات تتفاعل مع مسائل أخرى، مثل الصحة، والزراعة، والتربية، إلخ، كما أنّ إثبات فائدة هكذا وزارات يكون مفيدًا.

عبلة أبو علبة

برلمانية سابقة، الأردن حشد (حزب الشعب الديمقراطي الأردني)

إكتسبت أبو علبة احترام حزبها بالعمل على مستويات القاعدة الشعبية مع الناخبين وبإحداث نتائج ملموسة. **فبينما كانت التكتلات موجودة في البرلمان الأردني شرحت أنّها ليست متينة وليست مرتكزة على الأحزاب السياسية، لذا من السهل تغيير بنيتها** ومواقفها. قالت إنّ **أنظمة الكوتا ضرورية موقّتًا إلى أن تعدَّل القوانين لتعامل المرأة كمواطنة متساوية مع الرجل.** قالت إنّ الدفع من أجل اعتماد كوتا في القيادة البرلمانية والحكومة ممكن من خلال التعبئة في صفوف المجتمع المدني، والقوى السياسية، ووسائل الإعلام. قالت إنّها **تودّ أن ترى تكتلات حزبية سياسية لتعزيز أداء البرلمان حسب طلبات الناس.** عملت أبو علبة كنموذج لتقدم دور المرأة في السياسة ودافعت عن رأيها بثبات.

ماجدة النويشي

برلمانية سابقة،

حزب الوفد المصري

قالت النويشي **إنّ أثرها كان أكثر فعالية عندما عملت مع أحزاب أخرى في البرلمان خاصة عندما تعاونت مع أحزاب أخرى حول مسائل خاصة بدائرتها.** وقالت إنّ قيادة الحزب لا تعامل البرلمانيين والبرلمانيات بالتساوي. وهي تعتقد أن الكوتا يجب أن تطبَّق لفترة موقتة في انتظار تغيير الثقافة السائدة في المجتمع المصري. وقالت النويشي أيضًا إنّ عدد النساء في الحكومة قليل لأنّ الناس الذين هم في السلطة لديهم صورة محددة لدور المرأة في عملية صنع القرار. ولم يكن في البرلمان المصري أي تكتل نسائي بسبب النسبة المتدنية لتمثيل المرأة. وهي تعتقد **أنّ المرأة تستطيع أن تصل إلى مراكز قيادية أكثر من خلال وعي سياسي أكبر، وتغيير في الفهم الثقافي للمجتمع، وتعيين نساء في مراكز متقدمة.**

سناء السعيد

برلمانية سابقة، مصر

الحزب المصري الديمقراطي الاجتماعي

أفادت السعيد بأنّ حزبها توقّع منها أن تمثّله وتمثّل ناخبيه وأن تعتنق مواقف الحزب. قالت إنّ أثرها يكون **أكثر تأثيرًا عندما تعمل مع حزبها الخاص لأنّها تتقدم وتجد الدعم من خلال حزبها.** في الوقت الحاضر ما من كوتا في النظام الانتخابي المصري، مع أنّ الكوتا النسائية كانت موجودة في البرلمان قبل الثورة. **عدد النساء قليل في الحكومة لأنّ الثقافة تنظر إلى المرأة نظرةً دنيى وتستخدمها للتزيين فقط.** قالت إنّ الكوتا هامّة لأنّها تمنح فرصًا للتعويض عن غياب المشاركة السابقة للمرأة. أشارت إلى أنّ **المرأة تستطيع أن تصل إلى مراكز قيادية إذا مكّنتها الأحزاب لتكون في مراكز قيادية في الحزب نفسه.**

وفي القسم التالي توصيات إضافية من وللبرلمانيات في العراق والمنطقة.

توصيات للبرلمانيات

تمّ جمع هذه التوصيات وتوحيدها من اجتماعات إقليمية واقتراحات من برلمانيات عراقيات ومن المنطقة. وتتعلق التوصيات بما يلي:

تعزيز دور البرلمانيات النساء (في التشريع، والتحالفات، والقيادة، والدوائر الانتخابية، والإعلام، والمجتمع المدني)، وحثّ الحكومات على التصرف، وطلب المساعدة من المنظمات الدولية.

تعزيز دور البرلمانيات في:

التشريع

* ردم الهوة بين القوانين والتشريعات القائمة بحكم الواقع وتلك القائمة قانونًا من خلال الرصد، والتقييم، ومتابعة التنفيذ؛
* تعزيز التفسيرات المستنيرة للشريعة الإسلامية بشكل منصف للمرأة ؛
* اقتراح مشاريع قوانين لمعالجة مواد اتفاقية سيداو ورفع التحفّظات المتصلة بها؛
* المطالبة بخطة عمل لتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325؛
* متابعة التشريعات ذات الصلة لضمان تنفيذها؛
* إيضاح اتفاقية سيداو أمام البرلمان والناس لزيادة الوعي وكسب الدعم؛
* صياغة التشريعات وتوفير خارطة طريق لإدماج المرأة وتمكينها في عمليات بناء السلام والمفاوضات؛
* تعزيز إجراءات التمييز الإيجابي (أي أنظمة الكوتا)؛
* جمع المعلومات والبيانات حول وضع المرأة ومسائل أخرى من خلال الأبحاث، والمسوح، واستطلاعات الرأي، لمساندة مواقف، واقتراحات ومشاريع تشريعات؛

التحالفات/الشبكات

* بناء تحالفات استراتيجية لدعم قضايا المرأة مع الزعماء ورجال الدين، والسياسيين، والبرلمانيين والبرلمانيات، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني؛
* تعبئة البرلمانيات والتكتلات حول مواضيع محددة؛
* التواصل مع برلمانيات سابقات لتبادل الخبرة خارج البرلمان؛
* بناء تحالفات/تكتلات نسائية لتسهيل التعاون، ومنع المنافسة، وتمكين المرأة؛
* التشبيك مع فرع البرلمانيات الخاص بجامعة الدول العربية؛
* زيادة التواصل بين الاتحاد البرلماني العربي ولجان المرأة، بدلاً من إنشاء منظمة نسائية جديدة؛
* الحرص على أن تخصَّص للنساء البرلمانيات لقاءات عامة وأماكن ضمن البرلمانات لمناقشة مسائل اهتمام مشترك؛
* إرساء شبكة إقليمية إفتراضية إلكترونية مؤلفة من النساء البرلمانيات للتشبيك، وتبادل الخبرات والممارسات الجيّدة لتعزيز دور البرلمانيات؛

القيادة

* تحديد الممارسات الجيدة والفاشلة في العالم لتعزيز القيادة النسائية في مراكز صنع القرار، بما في ذلك في الأحزاب السياسية؛
* الدفع من أجل مشاركة النساء في القطاعات كلها: البرلمان، الحكومة، الأعمال، التعليم، إلخ.
* توسيع نطاق الوزارات النسائية لتشمل التفاعل مع القضايا الوطنية؛
* التعبئة ضمن الحزب لتحقيق الأهداف وتحسين فرص القيادة؛
* العمل على تحسين ثقة البرلمانيات لتحسين أدائهنّ والمهارات القيادية؛
* تشجيع الأحزاب السياسية على تقديم الدعم من خلال التدريب والفرص التعليمية الأخرى؛
* إنشاء كتلة حيوية من النساء للاضطلاع بمهام قيادية ومراكز صنع قرار في الساحة السياسية؛

الدوائر الانتخابية

* إجراء استطلاعات للرأي، ودراسات، ومسوح، واستمارات لمعالجة الشؤون والهموم لدى الدوائر الانتخابية؛
* التركيز على الحاجات المحددة للناخبين لكسب الاحترام والدعم؛
* إنشاء مكتب استشاري للمواطنين؛
* تضمين الخطط الخاصة بالناخبين أشكالاً مختلفة من طرق االتواصل؛
* إجراء زيارات ميدانية منتظمة إلى مناطق نائية من أجل التواصل والتأثير الفعال؛

وسائل الإعلام

* عقد مؤتمرات صحفية واستخدام وسائل الإعلام الحديثة ووسائل التواصل الاجتماعي لزيادة الوعي والتشديد على الدور المحوري الذي تؤديه المرأة في الأمة وفي بناء السلام؛
* إنشاء صفحة إلكترونية شخصية على الإنترنيت ومكتب إعلامي في البرلمان لنشر قصص النجاح؛
* انتهاز فرصة الظهور على وسائل الإعلام لتشارك رسائل محددة وهادفة؛
* لفت انتباه الإعلام باعتماد مواقف قوية والدفاع عن مسائل هامة؛
* إنشاء مكتب اتصالات للعمل مع وسائل الإعلام والمحافظة على التواصل معها؛
* استخدام وسائل الإتصال الإعلامي المتعددة لتسليط الضوء على قصص النجاح للبرلمانيات؛
* استخدام وسائل التواصل الاجتماعي الحديثة (إنترنيت، تويتر، فايسبوك، إلخ)؛
* توثيق قصص النجاح والممارسات الجيّدة للبرلمانيات من أجل نشرها وتسويقها بسبل ووسائل متنوعة؛

المجتمع المدني

* التنسيق مع منظمات المجتمع المدني لدعم العمل مع البرلمانيات؛
* زيادة الفعالية والكفاءة من خلال العمل مع منظمات المجتمع المدني؛
* زيادة الوعي في الدوائر الانتخابية بتغطية من خلال منظمات المجتمع المدني؛
* تغيير الصورة السلبية/النمطية للمرأة في المجتمع بمساعدة منظمات المجتمع المدني؛

التحالفات/الشبكات

* بناء تحالفات استراتيجية لدعم قضايا المرأة مع الزعماء و ورجال الدين، والسياسيين، والبرلمانيين والبرلمانيات، ووسائل الإعلام، ومنظمات المجتمع المدني؛

حثّ الحكومات على:

* مراجعة القوانين والتشريعات وتعديلها من أجل القضاء على التمييز ضد المرأة وضمان توحيد المعايير مع الأدوات والاتفاقيات الدولية؛
* بناء قواعد بيانات غير مميِّزة بين الجنسين والمحافظة عليها ونشرها في القطاعات كلها ووفقًا للخطوط التوجيهية الدولية؛
* توفير آليات وطنية للمرأة والطفل مع الموارد البشرية والمالية المطلوبة؛
* مراجعة المناهج من أجل تأمين تربية مدنية مراعية للمساواة بين الجنسين وتجنّب نقل ثقافة ذكورية في صفوف الجيل الجديد؛
* اعتماد قانون انتخابي "مناصر للمرأة" لتعزيز تمثيل المرأة في البرلمان؛
* نشر الاتفاقيات الدولية مثل إتفاقية سيداو وقرار مجلس الأمن رقم 1325 في الصحف الرسمية؛ تأمين انتشار واسع عبر وسائل الإعلام؛ وضع آليات فعالة للتنفيذ الكامل، وسحب التحفظات ذات الصلة؛
* اعتماد إجراءات عمل إيجابية مثل الكوتا الموقتة للنساء في المستويات كافة وفي القطاعات كلها بما في ذلك اللجان الحكومية، والهيئات التشريعية، والتنفيذية، والقضائية؛
* تقديم حوافز للأحزاب لتعيين نسبة أعلى من النساء في لوائحها الانتخابية ولكن أيضًا وضع عقوبات في حال امتناع تلك الأحزاب عن ذلك؛
* التعاون مع منظمات المجتمع المدني ووسائل الإعلام للتوعية حول المساواة بين الجنسين والحثّ على بذل جهود حثيثة لتغيير العقليات وتجنّب الخلط بين المبادئ الدينية والأعراف والتقاليد؛
* دعم الحملات للمرشّحات؛
* إنشاء مركز رصد متخصص للقيام بتحليل كامل لقضايا المرأة؛
* إنشاء مركز وطني لدراسات المرأة لإجراء دراسات متخصصة عن المرأة؛
* وضع شبكة عربية لتتبع التغيرات والتطورات الخاصة بقضايا المرأة؛

طلب المساعدة من المنظمات الدولية من أجل :

* عقد ندوات، واجتماعات، وورش عمل لبناء القدرات والتدريب لقادة الأحزاب، والهيئات البرلمانية، والقضاة، والمسؤولين الأمنيين، والشرطة، وغيرهم من المعنيين بالاتفاقيات الدولية مثل إتفاقية سيداو وقرار مجلس الأمن رقم 1325 للقضاء على التمييز والعنف ضدّ المرأة؛

* عقد ندوة واجتماعات خبراء حول مفاهيم خاصة بالمساواة بين الجنسين ومصطلحات متعلقة بهذا الموضوع، وصياغة دساتير مناصرة للمرأة، ومشاريع اقتراحات، وصياغة مشاريع قوانين وتشريعات برلمانية متعلقة بالمساواة بين الجنسين، وحول حقوق الإنسان؛

* تنظيم ورش عمل بناء القدرات لتمكين المرأة اقتصاديًّا وإطلاق المشاريع التجارية بما في ذلك الدورات التدريبية على مشاريع التمول الصغيرة؛

* إنشاء مراصد وطنية مع إحصاءات مصنفة حسب نوع الجنس عن وضع المرأة؛

* تبادل التطبيقات الجيدة وقصص الفشل لتعزيز فعالية البرلمانيات؛

* عقد ورش عمل خاصة لصقل المهارات الخاصة بكيفية التعامل مع وسائل الإعلام بأشكاله المختلفة، بما فيها وسائل التواصل الاجتماعي، وتعلّم كيفية التفاوض وإنشاء التحالفات؛

* تنظيم ورشة عمل حول كيفية تقديم مقترحات مشاريع إلى الأمم المتحدة ووكالاتها المتخصصة لطلب المساعدة التقنية أو المالية؛

* إجراء دراسات وطنية ودراسات مقارنة حول: استخدام وسائل الإعلام لزيادة بروز دور المرأة؛ وتعديل القوانين والتشريعات للقضاء على التمييز ضد المرأة؛ دساتير في الدول العربية؛ تقييم وتقدير والتشديد على دور البرلمانيات الإناث من اجل نشره، كهدف ضمن أهداف أخرى.

الإستنتاجات

تتمتع النساء العراقيات بتاريخ حافل بالمشاركة السياسية، قمن بتعزيزه منذ إكتسابهن حق التنافس على مراكز وطنية في العام 1980. وأصبحت البرلمانيات العراقيات أكثر نشاطًا في العملية البرلمانية، ويواجهن العوائق بشكل مستمر، ويستخدمن استراتيجيات لإجتياز التحديات. كما أن البرلمانيات العراقيات اللواتي انتُخبن في العام 2010 خضن عمل اللجان بنشاط، وعملن على تغيير المفاهيم العامة حول النساء القياديات، وتواصلن مع الناخبين وعملن على متابعة شؤونهم، وكان ذلك من بين إنجازات أخرى تمّت خلال فترة ولايتهنّ في مجلس النواب. وقامت البرلمانيات العراقيات بصياغة التعديلات على التشريعات في البرلمان، والتصويت عليها واقتراحها؛ وساهمن في عمل اللجان؛ وأنشأن تحالفًا نسائيًّا غير رسمي؛ ومثّلن المجتمع العراقي والناخبين. وحققت جميع البرلمانيات علاقات أفضل مع زملائهنّ في العام 2013 منها في العام 2011، ومع حلول العام 2013 أفادت أكثر من نصف البرلمانيات العراقيات بأنّ الزملاء في البرلمان ساعدوا على الارتقاء بقضايا المرأة.

فيما أثرت البرلمانيات العراقيات على التغيير في السياسات بعدة طرق، كما واجهن أيضًا الكثير من العوائق. فقد أفادت البرلمانيات العراقيات وبرلمانيات من المنطقة بأنّ مشاكل البرلمانات التي يسيطر عليها الذكور، والأحزاب السياسية ذات النفوذ، والمفاهيم الخاطئة عن القادة النساء شكّلت تحديات بارزة.

في فهم تجارب البرلمانيات، يبدو أن **التحديات غالبًا ما تفوق الفرص بالنسبة إلى البرلمانيات النساء،** اللواتي يشرن باستمرار إلى أنّ الجانب الأكثر تحدّيًا للبرلمان يتمثل في العجز في التأثير على التشريعات أو إقرارها. فالأحزاب السياسية تؤمن نظريًّا للمرأة البرلمانية فرصًا للوصول إلى مراكز صنع قرار، ولكن معظم الأحزاب ليس لديها نساء في مراكز قيادية. بينما البرلمانيات قادرات تمامًا كالرجال، إلاّ أنّهنّ يحتجن إلى ثقافة التشبيك السياسي، التي توفر فرصًا للتقدم.

عدد النساء في القيادة ومراكز صنع القرار قليل في المنطقة. فالوزيرة الأنثى الوحيدة في العراق هي وزيرة الدولة لشؤون المرأة. وفي منطقة الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، يبلغ عدد النساء الوزيرات 30، ما يمثّل ستة في المئة من عدد الوزراء في الحكومة. كما أنّ **النساء البرلمانيات يكافحن للعمل معًا بشكل تعاوني.** وفي إجابتهن ضمن إستبيان أجري حديثاً، لم تشر أي برلمانية عراقية بأي علاقات جيّدة مع برلمانيات أخريات،

ما ساهم أكثر في زيادة صعوبة تشكيل تكتل نسائي. كما أن بإمكان الأحزاب السياسية كذلك أن تعرقل قدرات البرلمانيات على تشكيل تحالفات.

بالرغم من هذه التحديات، تقوم البرلمانيات بتنفيذ عدد من الاستراتيجيات لمواجهة هكذا عوائق. وويقمن بعقد تحالفات مع نساء أخريات ورجال ومنظمات من المجتمع المدني ورجال دين بارزين وآخرين. إضافة إلى ذلك، تقوم البرلمانيات بإستخدام وسائل الإعلام لمكافحة الصور النمّطية السلبية والمفاهيم الخاطئة بشأن النساء القياديات. كما يعملن على تعديل التشريعات الحالية، وتقديم تشريعات جديدة، وتنفيذ الاتفاقيات الدولية لتحسين وضع حقوق المرأة. **وتستمرّ البرلمانيات في السعي إلى تخطّي طيف العوائق التي يواجهنها في البرلمان وخارجه.**

التطبيقات الفضلى

تتأتى هذه التطبيقات الفضلى للبرلمانيات العراقيات والبرلمانيات من المنطقة من خلال خبرتهنّ في البرلمان، والتوصيات، ومقارنات دراسات الحالة. فالكثير من البرلمانيات في المنطقة يستخدمن التطبيقات الفضلى التالية ويناقشن كيفية تطبيق هذه الاستراتيجيات بالشكل الأمثل ضمن بلدانهنّ.

فيما تساعد الكوتا النساء على الوصول إلى سدّة البرلمان، ينبغي **على المرأة أن تحظى بالتمكين الكافي لتستخدم مقعدها البرلماني بلشكل فعال.** ومن الطرق الكفيلة بتحقيق ذلك قيام البرلمانيات بتشكيل **تحالفات مرتكزة على قضايا معينة،** تستلزم الاتحاد حول قضية مشتركة كخطوة أولية ضرورية في تطوير التحالفات مع برلمانيات أخريات. إضافةً إلى ذلك، تشكل **التكتلات النسائية** الرسمية إحدى الآليات الفضلى لدعم المرأة والضغط على الحكومة. **ولا بدّ للبرلمانيات أن يقمن بتعبئة القوى ضمن أحزابهنّ أيضًا.** وقد ناقشت بعض البلدان أمر رفع التحفظات على الاتفاقيات الدولية مثل إتفاقية سيداو وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 1325 للارتقاء بقضايا المرأة.

بما أنّه يجب على البرلمانيات أن يتعاملن مع مفاهيم عامة سلبية، فإنهن يعتبرن أن **الطريقة الأبرز للتأثير على مواقف الناس هي من خلال خدمة ناخبيهنّ.** كما ينبغي عليهنّ أن **يشدّدن على إنجازاتهنّ من أجل تحسين المفاهيم الخاصة بالنساء القياديات.** إضافة إلى ذلك، بإمكان البرلمانيات أن يزدن عدد النساء في المراكز القيادية بإقرار التشريعات على أساس كوتا للقيادة النسائية، ودعم الجهود التي تبذلها برلمانيات أخريات، وزيادة الوعي السياسي، وتغيير المفاهيم الثقافية والمجتمعية، وتعيين نساء في مراكز متقدمة.

بإمكان البرلمانيات أيضًا أن يحسنّ فعاليتهنّ وذلك من خلال مناقشة قضايا بارزة في الإعلام، واستشارة برلمانيات أخريات، والتفاوض وتشكيل تحالفات، وبناء علاقات مع مسؤولين حكوميين، ومراجعة مشاريع التشريعات واستخدام الموارد، وتكوين شراكات مع أعضاء في أحزاب أخرى.

فرص تدريب مستقبلية

من خلال الإجتماعات والإستبيانات، عبّرت البرلمانيات العراقيات والبرلمانيات في المنطقة عن ما يفضلونه من الفرص التدريبية المستقبلية والمجالات التي يحتجن إلى التحسين بخصوصها.

المعلومات

- الدستور العراقي، والأنظمة الداخلية، والإجراءات البرلمانية
- الدساتير الإقليمية، والقوانين الدولية حول قضايا المرأة وحقوق الإنسان
- الاتفاقيات الدولية: إتفاقية سيداو، قرار مجلس الأمن 1325، إلخ.
- عمل اللجان
- العلاقات/التواصل مع الناخبين
  - خلفية حول التشريعات قيد الإنتظار
  - خلفية حول علاقة العراق بالبلدان المجاورة والمعاهدات الدولية

المهارات

- التفاوض والتواصل
- إدارة النزاعات وفضّها
- كيفية مواجهة الإعلام واستخدامه لتسهيل عمل البرلمان
- التعبئة والمناصرة
- المثابرة، الثقة بالنفس، الالتزام، التأكيد، فرض الحضور والبروز، وإستغلال الفرص
- توفير أساس للمرأة لتصنع سياسات أكثر صلابةً ومتانة

الملاحظات النهائية

[1] سعاد جوزف، "استراتيجيات النخبة لبناء الدولة: المرأة، العائلة، الدين والدولة في العراق ولبنان"، في *Women, Islam & the State*, ed. Deniz Kandiyoti (Philadelphia, PA: Temple University Press, 1991)," 185

[2] http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/IRAQ_1980_E.PDF

[3] http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/IRAQ_1984_E.PDF

[4] http://treaties.un.org/Pages/ViewDetails.aspx?src=TREATY&mtdsg_no=IV-8&chapter=4&lang=en

[5] http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2151_89.htm

[6] http://treaties.un.org/pages/viewdetails.aspx?src=treaty&mtdsg_no=iv-11&chapter=4&lang=en

[7] http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2151_96.htm

[8] http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2151_00.htm

[9] http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2151_05.htm

[10] http://www.irinnews.org/printreport.aspx?reportid=82820

[11] http://www.ipu.org/parline-e/reports/arc/2151bis_05.htm

[12] http://www.nytimes.com/2010/02/17/world/middleeast/17iraqwomen.html?pagewanted=all&_r=1&

[13] لم يحضر البرلمانيون الذكور 26% من الجلسات في الولاية التي انتهت في آب/أغسطس، مقابل 19% للبرلمانيات النساء، بحسب مكتب البرلمان: http://usatoday30.usatoday.com/news/world/iraq/2008-10-26-iraqwomen_N.htm

[14] http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=124687123

[15] http://www.ipu.org/parline-e/reports/2151_A.htm

[16] http://www.npr.org/templates/story/story.php?storyId=125996804

[17] http://wrap.warwick.ac.uk/1090/1/WRAP_Pratt_0873082-150709-al-ali_pratt239final.pdf

[18] http://content.lib.utah.edu/utils/getfile/collection/qip/id/454/filename/455.pdf

[19] http://www.nytimes.com/2011/03/13/world/middleeast/13baghdad.html?ref=iraq&_r=0

[20] http://www.mcclatchydc.com/2010/03/23/90932/complicated-quota-system-helps.html#.UYKikcpCjc8

[21] القانون الانتخابي، سلطة الائتلاف الموقت الأمر رقم 96، القسم 4 (3):
http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?CountryCode=IQ

[22] يتأمّن تحقيق هذا الكوتا من خلال مجموعة معقّدة من الإجراءات الواردة في هذا النظام، التي تؤمّن قواعد لتحديد عدد النساء اللواتي على كلّ محافظة أن تنتخبهنّ. ووفقًا للقانون الانتخابي رقم 16، 2005 المعدَّل برقم 17، المصادقة على الترشيحات – 2009، الفقرة 1/ت، نسبة النساء في لوائح المرشّحين لا يمكن أن تقلّ عن 25%." http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?CountryCode=IQ

[23] http://www.ipu.org/wmn-e/world.htm

[24] http://www.ipu.org/pdf/publications/WIP2012e.pdf

[25] http://www.ipu.org/pdf/publications/WIP2012e.pdf

[26] http://www.ipu.org/pdf/publications/WIP2012e.pdf

[27] http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?ul=en&country=66

[28] http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?ul=en&country=220

[29] http://www.ipu.org/parline-e/reports/2373_A.htm

[30] http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?ul=en&country=137

[31] http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?ul=en&country=138

[32] http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?ul=en&country=113

[33] http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?ul=en&country=128

[34] http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?country=69

[35] قالت معظم البرلمانيات العراقيات إنهنّ لديهنّ علاقات مهنية جيّدة مع أحزابهنّ (59 في المئة) بالمقارنة مع 35 في المئة للعلاقات مع المسؤولين الحكوميين، و29 في المئة مع القيادة البرلمانية، و12 في المئة مع أعضاء المعارضة. وقال معظمهنّ إنّ علاقاتهنّ مع أعضاء المعارضة كانت مقبولة (59 في المئة) وفقط 12 في المئة قلن إنّ تلك العلاقات كانت رديئة [صيف 2011].

[36] في استمارة ربيع العام 2011، قال 12 في المئة من النساء إنّ زملاءهنّ يتجاهلونهنّ مقابل 8 في المئة شعرن أنّهم يعرقلونهنّ. وفي استمارة الصيف، قال 12 في المئة إنّ زملاءهنّ يتجاهلونهنّ مقابل 12 في المئة شعرن أنّهم يعرقلونهنّ

[37] http://carnegieendowment.org/2010/03/09/interview-with-dr.-rola-dashti-member-of-kuwaiti-parliament/6bft

[38] http://www.awid.org/Library/Libya-A-Revolution-for-All

[39] http://globalpolitician.com/2973-lebanon-interview

[40] http://www.blog.learningpartnership.org/2010/10/morocco-mbarka-bouaida/

[41] "المقاعد المخصصة للنساء تملأها رابحات ينتَخَبن من خلال نظام تمثيل نسبي على أساس لوائح حزبية مغلقة على مستوى البلاد ككل."
http://www.quotaproject.org/uid/countryview.cfm?ul=en&country=138

[42] http://carnegieendowment.org/2010/03/09/interview-with-dr.-rola-dashti-member-of-kuwaiti-parliament/6bft